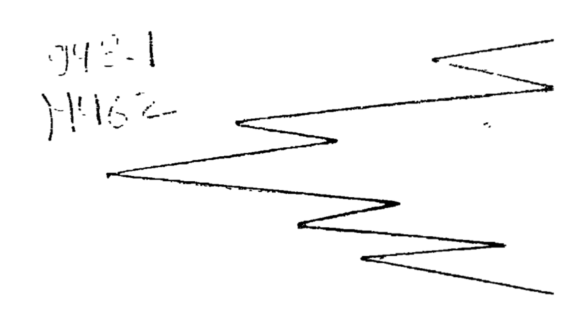
الفكر العالمي

١٤

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح منصور



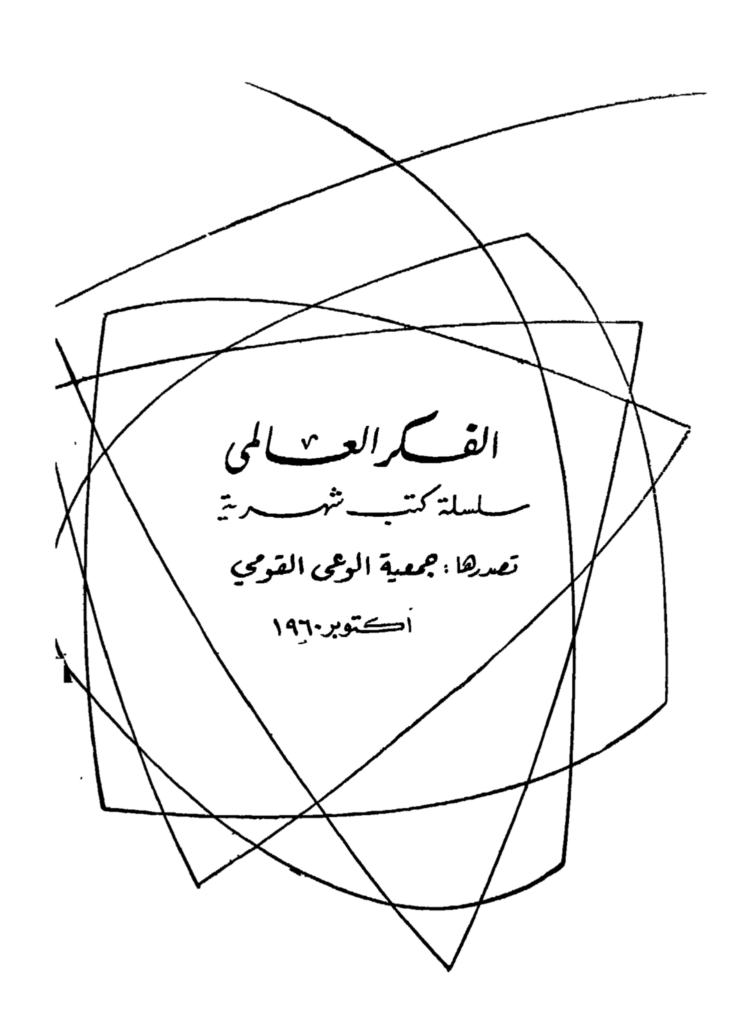
موقف الغرب من المانيا

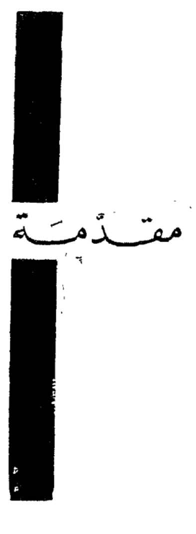
وجهة نظر سوفيتية



ترجمة : عبد الواحد الامبابي

مراجعة: عثمان نويه


الفكر العالمي
سلسلة كتب شهرية
تصدرها : جمعية الوعي القومي
أكتوبر ١٩٦٠



مقدمة

منذ صدرت سلسلة الفكر العالمى ، أخذت نفسها بمبدأ عبرت عنه فى مقدمة كتابها الأول بأنها سلسلة كتب شهرية ، تقدم إلى القارىء فى يسر خلاصة وافية لأهم مايصدر فى العالم من كتب ، أو يظهر فيه من آراء ... كما جاء فى هذه المقدمة «أنها تنشر الآراء على مسئولية أصحابها دون سواهم ، إيمانا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف وأن الحرية الفكرية هى السبيل إلى تجديد العقل وتنشيط الذهن ودعم أركان الثقافة الحقة » .

وجريا على هذه السنة أصدرت السلسلة كتباً لمؤلفين ينتمون إلى شتى الأقطار والاتجاهات . وهى تحرص فى الوقت نفسه على ألا تتحيز إلى رأى من الآراء ، فإذا ظهر كتاب يمثل وجهة نظر دولة أو مجموعة من الدول ، حرصت على أن يظهر فى نفس السلسلة الرأى الذى يمثل وجهة النظر الأخرى ، وذلك يتفق مع سياسة الحياد بين شتى المعسكرات ، وهى السياسة الحكيمة التى انتهجتها الجمهورية العربية المتحدة ، وتابعتها فيها كثير من دول أفريقيا وآسيا .

ولا شك فى أن قضية ألمانيا اليوم من أعقد القضايا التى يدور حولها الخلاف ، وتتصارع بشأنها كتلتا الشرق والغرب ، وقد أعلن خروشوف أن هذه القضية من أهم القضايا التى قد يثيرها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحالية .

وقد سبق لسلسلة الفكر العالمى أن نشرت كتاب «بعث ألمانيا» من تأليف الكاتب الأمريكى ايوجين دافيد سون ، وهو يمثل إلى حد كبير وجهة النظر الغربية فى مشكلة ألمانيا .

فالغرب يصر على إجراء انتخابات حرة لتقرير مصير ألمانيا ، وأن الحكم الشيوعى قائم فى ألمانيا الشرقية ضد إرادة الشعب ، ويستدل على ذلك بكثرة المهاجرين من ألمانيا الشرقية ، وانخفاض مستوى المعيشة بها ، وانعدام الحريات ، وعدم إتاحة الفرصة للشعب لكى يعبر عن آرائه ورغباته .

ويرى الغرب أن انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطى ضرورة اقتضاها الدفاع عن « العالم الحر » بوجه عام ، وأوروبا الغربية بوجه خاص ، لأنه إذا أخذ بوجهة النظر الشرقية التى تدعو إلى حياد ألمانيا بين كتلتي الشرق والغرب فإن ذلك يؤدى إلى ارتداد خط الدفاع الغربى من نهر الأودر إلى نهر الرين، كما يؤدى إلى إنشاء منطقة مجردة من السلاح يمكن للقوات الشرقيـة أن تعبرها دون مقاومة ، لتحطم استحكامات الغرب الدفاعية ، ومنشئات حلف الأطلنطى فى منطقـة غرب الرين . ومعني ذلك أن حياد ألمانيا يصيب مركز الغرب العسكرى فى أوروبا بضعف شديد إزاء مركز الاتحاد السوفيتى ، خاصة وأن السوفيت لهم التفوق العددى فى فرق المشاة والمدفعية والقوات المدرعة فى أوروبا ، كما أن حلف الأطلنطى يخسر بهذا قيمة الجيش الألمانى الذى يمكن أن ينضم إلى الحلف، كما يحرم حلف الأطلنطى من الإنتاج الصناعى الهائل فى ألمانيا الذى يعتمد عليه حلف الأطلنطى فى إمداده بالمعدات والأسلحة .

أما موقف الشرق فيوضحه هذا الـكتاب الذى بين يديك ، وقد أصدرته وزارتا الخارجية فى الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية. ويتلخص هذا الموقف فى أن استمرار احتلال ألمانيا يتعارض مع اتفاقية الصلح، وأنه عمل عدائى يقصد به إنشاء مركز أمامى للغرب للهجوم على شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ، كما يهدف أيضاً إلى بعث العسكرية الألمانية المعادية للروس ، وتعبئة الشعور فى ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا .

كما يرى الشرق أن اقتراح الغرب تسوية مشـكلة ألمانيا عن طريق إجراء انتخابات حرة هو مجرد خدعة يقصـد بها استغـلال الأغلبية

العددية فى ألمانيا الغربية لفرض حكم ممالئ للغرب على ألمانيا الشرقية ، التى يدّعى الروس أن نظام الحكم فيها يمثل روح الديمقراطية الصحيحة .

وسيرى القارئ من المقارنة بين ما جاء فى الكتابين أن شقة الخلاف لم تزل بعيدة بين الشرق والغرب بشأن ألمانيا ، فالغرب يزعم أنه حقق لألمانيا الغربية نهضة جعلتها فى مقدمة الدول الصناعية فى العالم ، وحقق لشعب ألمانيا الغربية من الرخاء مالا عهد للشعب الألمانى به ، وأن الشقاء كل الشقاء إنما يوجد فى ألمانيا الشرقية ، الخاضعة للسيطرة السوفيتية ، بينما يزعم الشرق أن الاستعمار الغربى قد نكث بالعهود التى تم الاتفاق عليها فى بوتسدام ، التى تقضى بضرورة إبادة العسكرية الألمانية ، فتستر على بقاء النازية والعسكرية ، وعزز الطغيان الرأسمالى والاحتكارى فى ألمانيا الغربية ، بينما شعب ألمانيا الشرقية ينعم بالديمقراطية الحقة ويرفل فى حلل الرخاء والنعيم .

ويسرنا أن نقدم للقارئ العربى وجهات النظر المتباينة بين الشرق والغرب ، والتى تلقى واجباً ضخماً على دول الحياد ، وهو أن تحاول تضييق شقة الخلاف بين وجهتى النظر الشرقية والغربية ، لكى لا يؤدى اتساعها إلى اندلاع نار الحرب العالمية الثالثة ، وما يصحبها من استخدام أسلحة الدمار الشامل ، التى تهدد باسدال الستار على قصة الحياة البشرية ، وأملنا كبير فى أن توفق قوى السلام والخير فى أداء مهمتها النبيلة لحماية مستقبل الحضارة والامن والسلام للناس جميعا .

أمين شاكر

رئيس جمعية الوعى القومى

الفصل ١



نبذة تاريخية

تعتبر قضية ألمانيا واحدة من أهم المشاكل المعاصرة . ولم يعد ثمة شك فى أن الروح العسكرية الألمانية كانت سبباً دفع العالم مرتين خلال القرن العشرين إلى حربين داميتين ، وجلب المآسى المفجعة على الشعوب ، كما ذهب بعدد كبير من الضحايا .

وكانت هزيمة الفاشية عاملا أدى فى النهاية إلى خلق ظروف وأوضاع أصبح من الممكن فى ظلها القضاء على النزعة العسكرية الألمانية إلى الأبد ،

وإتاحة الفرصة أمام ألمانيا لتحقيق تطور ديمقراطى سلمى ، وبذلك تم وضع أساس حقيقى لتأكيد السلام فى أوربا لمدة سنوات عديدة .

إلا أن تاريخ العلاقات الدولية يوضح إلى حد كبير أن الأعمال التى قامت بها الدول الغربيـة بعـد الحرب فيما يتعلق بألمانيا لم يكـن فيها ولا يمكـن أن يكون فيها مايدل على أنها تتفق مع أهداف التطور الديمقراطى لألمانيا وإتاحة فرصة للسلام ، أى مع الأغراض التى تضمنتها اتفاقية بوتسدام . لقد مزقت الدول الغربية ألمانيا ، ولم تسمح للقطاعات الغربية منها بتحقيق أى تطور ديمقراطى ، وظل المسئولون الغربيـون يعملون على تنفيـذ سياسة ترمى إلى إعادة الروح العسكريه فى الجـزء الغربى من البلاد ليعتمدوا عليها كقوة ضاربة ضـد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى ، وتؤكد الحقائق أن لهذه السياسة الخطيرة التى تقوم بها الدول الغربية جذوراً تاريخية عميقة ، فان خطة استغلال الروح العسكرية الألمانية لتحقيق أغراض الغرب العدوانية كانت خطة تبنتها الدوائر الحاكمـة فى الدول الرأسماليـة الرئيسية منـذ أكثر من أربعين عاما ، أى منذ أن ظهرت الدولة الاشتراكية فى روسيا .

ولقد قوبلت الهدنة التى فرضتها الدول المتحالفة على ألمانيا المهزومة فى كومباين فى الحادى عشر من شهر نوفمبر عام ١٩١٨ بكفاح مشترك قام به العسكريون فى ألمانيا وفى دول الوفاق ضد الثورة الاشتراكية التى قامت فى مناطق البلطيق ، وقال مستر لانسنج الذى كان يومذاك وزيراً للخارجية الأمريكية :

«إن الحكومات المتحالفة والمشتركة معها اعتبرت بمقتضى الهدنة حلفاء لألمانيا في البلطيق على ما قد يبدو فى هذا الكلام من تناقض».

وكانت الفترة المشئومة التى تلتها فترة أخرى ظهرت فيها قوى الدول الغربية العدوانية المعادية للديمقراطية. أى ظهر فيها التحالف مع العسكرية الألمانية للعمل ضد الاتحاد السوفيتى، كانت هذه الفترة منذ ذلك الوقت فصاعداً هى الأساس السياسى للانتكاسة الدولية. وظهرت هذه السياسة بصورة عملية واضحة فى الجهود المتواصلة التى قامت بها الدول الغربية وأهمها تقديم الولايات المتحدة مساعدات مالية كبيرة لتنفيذ الخطوات التى تهدف إلى استعادة الروح العسكرية الألمانية وذلك عن طريق مشروعى داويس ويانج، وإبرام إتفاقيات لوكارنو التى تمثل صورة حية عجيبة لسياسة دفع النزعة العسكرية الألمانية للعدوان على الجمهوريات السوفييتية.

وعقب الحرب العالمية الأولى أذاع تشمبرلين الذى يعتبر من أول الداعين إلى قيام تكتل مع العسكريين الألمان، أذاع فى صراحة عام ١٩٢٥ «أن ألمانيا فى حالة قيام حرب ـ وهو يعنى الحرب ضد الاتحاد السوفيتى ـ تستطيع أن تعتمد على تأييد الدول الغربية ومساعداتها»

وفى العقد الرابع من القرن العشرين اتخذت سياسة الغرب التى تعمل على استغلال الروح العسكرية الألمانية شكل سياسة ميونيخ

البغيضة وهى السياسة الخاصة بتوجيه العدوان الاستعمارى الألمانى ضد الشرق .

ولم تتردد الدول الغربية يومذاك فى تسليم ألمانيا الهتلرية بعض الدول مثل النمسا وتشيكو سلوفاكيا وذلك لتحقيق أهدافهم الخاصة التى يحرصون عليها تماما . ومع ذلك فإن سياسة ميونيخ قد عادت على واضعيها بالفشل والخيبة ، فلم يكد عام ١٩٣٩ يشرق حتى سقطت الدول الغربية نفسها ضحية لعدوان هتلر ، وهكذا تحققت الحكمة القديمة التى تقول : «من يزرع الريح يجنى العواصف» وفى عام ١٩٤١ وبعد هجوم هتلر الغادر على الاتحاد السوفيتى تكون الائتلاف العظيم المعادى لهتلر ، وقامت الملايين من أبناء الشعب العامل فى الدول المتحالفة التى ضمها هذا الائتلاف بحرب التحرير ضد المعتدين الفاشيين . لقد حاربوا وماتوا على أرض المعركة دفاعا عن السلام والديمقراطية . إلا أن أصحاب الاحتكارات فى الدول الغربية لم يرقهم انتصار الديموقراطية والحرية ، فقاموا بحروبهم الخاصة المنفصلة ووضعوا نصب أعينهم أغراضاً ذاتية عملوا على تحقيقها بكل الوسائل ، لقد كان هدفهم الرئيسى إضعاف ألمانيا كمنافس لهم لحرموها من إمكانية تهديدها للدول الغربية فى الأسواق العالمية وقلموا أظفارها حتى لا تكون مصدر الخطر عليهم سياسياً أو عسكريا ، وعمدوا فى الوقت نفسه إلى ابقاء الأسس السياسية والاقتصادية فى ألمانيا لإقامة حكم القوى الرجعية العسكرية فيها حتى يتخذوا منها فى المستقبل

مطية لتنفيــذ الخطط السياسيــة والعسكرية ضــد الاتحاد السوفيتى .

ولقد وضحت خطط الدوائر الرجعية بصورة ظاهرة أثناء المحادثات السرية التى أصبحت الآن معروفة للعالم أجمع ، هذه المحادثات التى دارت عام ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ على أساس عقــد صلح منفرد مع ألمانيا الهتلرية ، وخــلال الاعداد التفصيلى للمشاريع الخاصة بتنظيم ألمانيا بعد الحرب .

وها هى معـــالم الطريق الأساسية للخطط التفصيلية التى رسمتها الدول الغربيــة لتنظيم ألمانيا بعد الحرب تسير متسقــة مع الأهداف الخاصة التى أوجزناها سلفا .

ومنذ شهر ديسمبر عام ١٩٤١ ظلت مسألة تنظيم ألمانيا بعد الحرب موضع النقاش الذى دار بين تشرشل وروزفلت أثنــاء الاجتماع الذى عقد فى واشنجتون بين الرجلين . وعندما تحدث الأستاذ موسيلى خبير وزارة الخارجية عن هذه المحادثات قال عنها :

« كانت هناك بعض الأسس التى تساعد على الاعتقاد بأن تشرشل ربمــا اقترح فــكرة إمكان تجزئة ألمانيا على روزفلت أثناء زيارته الأولى له فى شهر ديسمبر من عام ١٩٤١، ويشير موسيلى إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية ظلت تدرس هذا الموضوع ، وأن مشروعات تقسيم ألمانيا بعد الحرب إلى ثلاث ولايات أو خمس أو سبع مشروعات قد تم وضع

أسسها فعلا وقامت الوزارة بدراسة تفاصيل المشاكل السياسية والاقتصادية والبشرية التى يتضمنها هذا الموضوع » .

وفى يناير عام ١٩٤٢ ظهر مشروع تفصيلى لتقسيم ألمانيا،جاء نتيجة للاعمال المتواصلة التى قامت بها اللجنة الاستشارية التى شكلها روزفلت لدراسه موضوعات ما بعد الحرب ، وقد عرف هذا المشروع بمشروع ويلز نسبة إلى صومويل ويلز ، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية . وكان هذا المشروع يستهدف خلق ثلاث ولايات مستقلة فى ألمانيا هى :

ولاية جنوب ألمانيا : وتضم بافاريا ، ورروتيمبرج ، وبادن ، وهيسين ، وارمستاد ، ومناطق الراين والسار .

ولاية شرق ألمانيا وتضم بروسيا (باستثناء شرق بروسيا) وميخلينبيرج ، وسكسونيا .

ولاية غرب ألمانيا : وتضم هينسين العليا ، وثيوذينجيا ، وويستيفاليا ، وهانوفر وأولدانبرج ، وهامبورج .

ثم نوقش موضوع تجزئة ألمانيا مرة ثانية بشىء من التفصيل أثناء محادثات واشنجتون التى قام به مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية فى شهر مارس عام ١٩٤٣ ، واتفق كل من ايدن وروزفلت من حيث المبدأ على أن ألمانيا يجب أن تقسم بعد الحرب إلى أجزاء عديدة . وقد نشر هارى هوبيكنز تفاصيل هذا الموضوع عام ١٩٤٩ .

وطبقاً لهذه الترتيبات صدرت التعليمات إلى وزير خارجية الولايات المتحدة يومذاك مستر كورديل هول عند سفره إلى موسكو لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الثلاث فى أكتوبر عام ١٩٤٣ بأن يدافع عن مشروع تجزئة الدولة الألمانية أثناء مناقشة المشكلة الألمانية ويقول كورديل نفسه عن هذا الموضوع فى مذكراته التى نشرها عام ١٩٤٨ .

« أما فيما يتعلق بألمانيا فان الرئيس قد أكد لى فى حزم أنه يدعو إلى تقسيم هذه الدولة إلى ثلاث ولايات أو أكثر تتمتع كل منها بالسيادة التامة ، وترتبط ببعضها بشبكة من البريد والمواصلات والسكك الحديدية والجمارك ، وربما بالقوة الكهربائية أيضا »

وفى مؤتمر وزراء خارجية روسيا وأمريكا وبريطانيا قدم وفد الولايات المتحدة اقتراحا بتقسيم ألمانيا إلى عدة ولايات ، وكان الوفد البريطانى يؤيد هذا الاقتراح تأييداً كاملا .

وعندما انعقد مؤتمر طهران فى الفترة من ٢٨ نوفمبر حتى ١ ديسمبر من عام ١٩٤٣ وهو المؤتمر الذى ضم رؤساء حكومات دول الحلفاء الثلاثة ، قدم وزير خارجية أمريكا مستر كورديل هول باسم حكومته مشروعاً مفصلا لتقسيم ألمانيا إلى خمس ولايات هى :

بروسيا ، هانوفر ، سكسونيا ، بافاريا ، هيسين . وكان هذا المشروع الأمريكى يقضى بوضع منطقتى السار والروهر وكذلك همبرج وكييل تحت سيطرة دولية .

وأيد تشرشل فى مؤتمر طهران الأسس الرئيسية للمشروع الأمريكى وفى المذكرات التى نشرها هذا السياسى البريطانى تلخيص للخطبة التى ألقاها فى هذا المؤتمر فى اليوم الأول من شهر ديسمبر وقد جاء فيها :

« يومها كنت أرى فصل بافاريا وورتيمبيرج وبالاتينيت وسكسونيا وبادن ، وبينما كنت أعامل بروسيا بشىء من العنف كنت أجعل الأمور أكثر يسراً وسهولة بالنسبة للمجموعة الثانية ، وهى المجموعة التى كنت أرغب فى أن أراها تتعاون فى الميدان العملى مع ما أسميه « التحالف الدانوبى » .

وفى خريف عام ١٩٤٤ عهد الرئيس روزفلت إلى لجنة حكوميه خاصة بألمانيا بوضع خطط أكثر تفصيلا لتنظيم ألمانيا بعد الحرب . ووافقت اللجنة فى الخامس من شهر سبتمبر عام ١٩٤٤ على المشروع الذى قدمه وزير مالية أمريكا مستر مورجينتاو بخصوص تنظيم ألمانيا بعد الحرب ، وتعرف هذه الوثيقة فى كتب التاريخ باسم « مشروع مورجينتاو » وكان هذا المشروع يستهدف فصل منطقة السار وكل الأجزاء التى تقع بين موسيلى والراين عن ألمانيا وإلحاقها بفرنسا ، وإقامة سيطرة دولية على منطقة الروهر .

أما ما تبقى بعد ذلك من مناطق ألمانيا فقد كان مفروضاً أن يقسم إلى ولايتين :

جنوب ألمانيا : ويشمل بافاريا وورتيمبيرج وبادن ومناطق عديدة أخرى أصغر من هذه المناطق الثلاثة .

شمال ألمانيا : ويشمل الجزء الباقى من بروسيا وسكسونيا وتيورينجيا ومناطق عديدة أخرى .

وينص مشروع مورجينتاو على تنظيم كامل لألمانيا لتصبح على حد تعبير المعلقين الأمريكيين عن هذا المشروع « حقل البطاطس » .

والمعروف أن مشروع مورجينتاو هو الذى خلق أساس الاتفاقية الانجلو أمريكية التى أبرمها فى السادس عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٤٤ كل من تشرشل وروزفلت أثناء المؤتمر الثنائى بين أمريكا وبريطانيا فى كويبيك ، ولقد وضع كل من الرجلين أسس الهدف من وراء إعادة تنظيم ألمانيا بعد الحرب فى مؤتمر كويبيك على هذا النحو .

«يجب أن يؤدى هذا البرنامج إلى تحويل ألمانيا إلى دولة تكون الزراعة والمراعى شيئاً رئيسياً فى تكوينها » .

ومن السهل علينا أن ندرك إذن أن الاتفاقية الانجلو امريكية إنما كانت تهدف إلى تقطيع أوصال ألمانيا وتحويلها إلى دولة زراعية ، وهو اتجاه يتسق اتساقا تاماً مع السياسة التى رسمتها الدول الغربية لاضعاف ألمانيا كمنافس لها ، ثم حرمانها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة حتى تصبح آلة طيعة فى يد السياسة الخارجية الغربية ، وكذلك عدم السماح لهذه الدولة بتحقيق أى تطور ديمقراطى أصيل

والمحافظة على الأسس الاجتماعية والسياسية للروح العسكرية والنزعة إلى الحرب فى ألمانيا وذلك لتحويلها إلى قوة معادية للاتحاد السوفيتى.

ومما يستحق الملاحظة أن كلا من مشروع مورجينتاو واتفاقية كويبيك لم يكن يستهدف القيام بأى إجراء يرمى إلى مناهضة الرجعيه أو الروح العسكرية فى ألمانيا. وفضلا عن ذلك فان مشاريع الدول الغربيه وخططها كانت تتضمن دائماً المحافظه على عصب القوات المسلحة ونقل السلطه فى ألمانيا بعد الحرب إلى جنرالات الجيش وإلى السياسيين اليمينيين المتطرفين الذين تآلفوا مع الدول الغربية فى كتلة منفصلة.

ويجدر بنا أن نذكر هنا ذلك الأمر العجيب الذى وجهه تشرشل — كما اعترف هو نفسه فى خطبته التى ألقاها فى وودفورد — إلى مونتيجومرى عندما كان الهجوم السوفيتى على أشده عام ١٩٤٥ :

«كن حريصاً وأنت تجمع الأسلحة الألمانية لتظل سليمه حتى يمكن توزيعها مرة ثانية بسهولة على الجنود الألمان الذين سنتعاون معهم إذا ظل التقدم السوفيتى مستمراً» .

ولم يكن هذا الاجراء إجراء مستقلا من جانب تشرشل أو من جانب الحكومة البريطانية فقط، بل كان امتدادا لنفس الاتجاه الذى اتخذته الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة أيضاً، فقد كتب مستر

ج. ا. ديوبويس وكيل وزارة الماليه الأمريكيه عام ١٩٤٤ وعضو الوفد الأمريكى فى مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ والذى كان عليما بكل ما يدور خلف الكواليس الأمريكيه من موقف الولايات المتحدة من قضيه ألمانيا ، كتب يقول :

« بينما كانت الحرب النازية مستعرة الأوار تقضى على شبابنا وتقتل أبناءنا كانت هناك مذكرة توزع داخل الحكومة الأمريكيه تنص على أنه بمجرد أن تضع الحرب أوزارها فان علينا أن نعيد بناء ألمانيا بأسرع ما يمكن » :

وهنا ترتسم علامات الاستفهام ويزداد التساؤل .

إذا كان هذا هو حقيقة موقف الغرب من ألمانيا فلماذا وقعت كل من أمريكا وبريطانيا على اتفاقيه بوتسدام ؟ ولماذا لم تعارض الدوائر الحاكمة فى كل من البلدين برنامج بوتسدام الذى يستهدف تحقيق تقدم ألمانيا على أسس ديموقراطية سليمه ؟

إن الواقع التاريخى يؤكد أن الاتحاد السوفيتى قد لعب دوراً بارزاً فى إحراز النصر وهزيمه ألمانيا الهتلرية ، ولم يخرج من هذه الحرب ضعيفا ، كما كان يأمل البعض فى الدول الغربيه ، بل خرج أقوى مما كان . وهكذا كان من الطبيعى أن يكون للموقف الذى اتخذه الاتحاد السوفيتى مغزى وأهمية فى القرارات التى اتخذها الحلفاء بشأن تنظيم ألمانيا بعد الحرب ، وقد أصر الاتحاد السوفيتى على أنه لا يصح

أن يؤخذ الشعب الألمانى بجريرة النازيين العسكريين ومؤامراتهم ، وليس من الحكمة بل ليس من العدالة استعمال سياسة الانتقام أو الاذلال القومى مع هذا الشعب ، بل على العكس يجب تهيئة الظروف الضرورية لتطوير ألمانيا وتحقيق تقدمها كدولة ديموقراطية مسالمة مستقلة . وظل الاتحاد السوفيتى يدافع عن هذا الوضع أثناء الحرب ولم يتراجع قيد أنملة عن موقفه هذا خلال المفاوضات التى أجراها مع حلفائه الغربيين بخصوص تنظيم ألمانيا بعد الحرب .

ويكفى أن نستعيد هذه الحقائق التى لا يتنازع فيها اثنان :

أثناء اجتماعات اللجنه الاستشارية الاوربيه التى تكونت عام ١٩٤٣ أصر المندوب البريطانى مستر و. سترانج فى عدة مناسبات على قيام هذه اللجنه بدراسه عمليه لموضوع تجزئة ألمانيا ، وقدم فى السادس والعشرين من شهر يناير — بناء على تعليمات حكومته — اقتراحاً بتشكيل لجنه خاصه للعمل على تجزئة ألمانيا ، وأيد مستر وينانت — المندوب الامريكى — فى اللجنه الاستشارية باسم حكومته اقتراح المندوب البريطانى ، إلا أن الوفد السوفيتى فى هذه اللجنه قد قام بحركة فى الثامن عشر من فبراير عام ١٩٤٤ فتقرر إرجاء مناقشه اقتراح سترانج ، ولم تعد اللجنه مرة ثانيه لهذا الموضوع .

وأثناء الزيارة التى قام بها تشرشل وإيدن إلى موسكو عام ١٩٤٤ ، وكذلك أثناء المحادثات التى دارت بينهما وبين مندوبى الحكومة

السوفييتية،قدما مشروعا بتقسيم ألمانيا إلى ثلاث ولايات مستقلة ،وكان هذاالمشروع يقوم على أساس اتفاقية كيوبيك الأنجلوامريكية ، وحاول كل من تشرشل وإيدن الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية على هذا المشروع - ولو من حيث المبدأ على الأقل - إلا أنهما لم ينجحا فى ذلك .

وفى مؤتمر « كريميا » الذى ضم رؤساء الدول الثلاث فى فبراير عام ١٩٤٥ تقرر بناء على اصرار تشرشل وروزفلت تعيين لجنة تقوم بدراسة موضوع تنظيم ألمانيا بعد الحرب وتمزيق أوصالها .

وفى مارس عام ١٩٤٥ بعث المندوب البريطانى فى هذه اللجنة إلى المندوب السوفيتى مشروع قرار بأن على هذه اللجنة أن تدرس «الطريقة التى يجب تقسيم ألمانيا على أساسها ... وإلى كم قسم ... وماهى الحدود وماذا ستكون عليه العلاقات الداخلية بين هذه الأقسام »

وفى السادس والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٥ بعث المندوب السوفيتى بخطاب إلى المندوب البريطانى أكد فيه أن الحكومة السوفيتيه تنظر إلى مشروع تقسيم المانيا على أنه محاولة ممكنه للضغط على المانيا لتحويلها إلى دولة سلبيه معدومة الكفاية » وفى هذه المرة أيضا تم سحب موضوع تجزئة المانيا بفضل جهود الحكومه السوفييتية.

وقامت الدول الغربية مرة ثانية بمحاولة إدخال الاتحاد السوفيتى فى مناقشة مشروعات تجزئة ألمانيا وذلك فى مؤتمر بوتسدام

الذى انعقد فى شهرى يوليو واغسطس عام ١٩٤٥... ومرة أخرى رفضت الحكومة السوفييتيه تأييد المشاريع الغربيه التى ترمى إلى تقسيم المانيا لأنها مشروعات لا تمت بصلة ، بل ليست لها علاقة مطلقا بصالح السلام والأمن .

وهكذا كان نتيجة هذه السياسة السوفييتية التى تميزت بالحزم والشجاعة أن وجدت الدول الغربية نفسها مضطرة الى الموافقة على ابرام اتفاقيات بين دول الحلفاء ، وهى الاتفاقيات التى تتمشى مع طبيعة أهداف الحرب التى قامت بها الشعوب المحبة للسلام ضد ألمانيا الهتلرية النازية بالرغم من أن هـذه الاتفاقيات لا تتلاءم مع الخطط السياسيه الغربيه التى تتسم بطابع الأنانيه .

ووضح فى مؤتمر موسكو الذى ضم وزراء خارجية روسيا وأمريكا وبريطانيا (اكتوبر ١٩٤٣) وكذلك فى مؤتمر طهران (نوفمبر ١٩٠٣) ومؤتمر كريميا (فبراير ١٩٤٥) اللذين ضما رؤساء دول الحلفاء الثلاثة ، وأيضا اثناء اجتماع اللجنة الاستشاريه الأوربيـة ، وضح فى كل هذه المؤتمرات أن المبادىء الأساسيـة التى تم الاتفاق عليهـا لحل مشكلة ألمانيا كانت تهدف إلى حلها على أساس سلمى ديمقراطى .

- ومن الحقائق الثابته أن القرارات التى أتخذت فى مؤتمر بوتسدام كانت فى الواقع تلخيصا وتوسيعاً للمبادىء المقررة فى الاتفاقيات التى أتخذتها دول الحلفاء فيما يتعلق بتنظيم المانيا بعد الحرب .

وكانت الاتفاقية التاريخية التى أبرمت فى بوتسدام تهدف إلى إعادة بناء ألمانيا الديموقراطية المسالمة ، أى تحويلها إلى دولة ديموقراطية مسالمة .

والواقع أن هذه الاتفاقية — التى التزمت بها فرنسا فيما بعد — لم تكن إرادة المنتصر التى يمليها على المغلوب ، بل كانت تسجيلا لدرس عظيم تعلمته كل الشعوب من تجربه عمليه ، فلكى تعيش شعوب أوربا وتحقق مزيدا من التقدم فى جو من الحرية ، ولكى يعيش الشعب الألمانى شعبا صناعيا ممتازا يجب اقتلاع جذور الروح العسكرية الألمانية والقضاء عليها إلى الأبد .

إن اتفاقية بوتسدام لم تكن تعبيرا عن روح الانتقام ولا تصفية للحساب ، بل إن روح العدالة والرغبة فى السلام كانا يتخللان هذه الاتفاقية من أول سطر إلى آخر سطر فيها .

لقد كانت هذه الاتفاقية تتضمن بالطبع بعض النصوص التى كانت لها دلالتها فى المرحلة الأولى فقط من فترة ما بعد الحرب ، وذلك كإنقاص مستوى إنتاج الصناعات الثقيلة الألمانية فعلا ، إلا أن هذه النصوص بالنسبة لألمانيا إذا قورنت بالمشروعات القائمة فيها اليوم لا تعتبر أكثر من مسألة ماض لا أكثر ولا أقل ، ومع ذلك فإن المبادىء الأساسية التى تضمنتها اتفاقية بوتسدام لا تزال تحتفظ بأهميتها ومغزاها لأنها تشير إلى طريق التطور الديمقراطى والسلمى أمام ألمانيا .

ولعل من الأهميه بمكان أن نثبت هنا هذه المبادىء :-

١ ـ اعادة بناء حياة الشعب الألمانى على أسس ديمقراطيه سليمة.

٢ ـ القضاء على النزعة العسكرية والفاشية الألمانيـة ، حتى لاتهدد المانيا جاراتها أو تهدد السلام العالمى مرة ثانيه .

٣ ـ القضاء على الحزب النازى ، وكـذلك كل المنظمات التابعه له ، ولضمان ذلك يجب الايعود هذا الحزب فى أى شكل من الاشكال.

٤ ـ تصفية الأحلاف الاحتكارية الألمانية منذ أن كانت هذه الأحلاف مسئولة عن اشعال حربين عالميتين .

٥ ـ إعداد وابرام معاهدة سلام مع المانيا متفقة مع مبادىء اتفاقية بوتسدام .

وأكدت اتفاقية بوتسدام انتصار المبادىء الديمقراطية فى خلق الوسائل الـكفيلة بإقرار المشكلة الألمانية .

ويوضح تاريخ مابعد الحرب أن الدول الغربية بعد أن عجزت عن فرض مشاريعها وخططها بشأن المانيا على الاتحاد السوفيتى ، أو فشلت فى الهروب من توقيع اتفاقية بوتسدام أخذت تستغل النزعة العسكرية الألمانية لتجعل منها قوة ضاربة ضد الاتحاد الســـوفيتى وضد الدول الاشتراكية الأخرى وهذا الاتجاه فى جوهره يمثل خلاصة السياسة الغربية تجاه المسألة الألمانية طيله فترة ما بعد الحرب .

ولقد لعبت القوى الرجعية فى المانيا الغربية ولا تزال تلعب حتى اليوم دورا ايجابيا فى العمل على تنفيذ هذه السياسة ، فاستغلت منذ البداية تأييد الدوائر الحاكمة لها فى أمريكا وانجلترا وفرنسا للعمل على اعادة نفوذها والحيلولة دون قيام أى نوع من التطور الديمقراطى فى الجزء الغربى من البلاد ، ثم بعد ذلك وبعد أن قويت العناصر الرجعية فى المانيا الغربية وأصبح مفتاح الموقف فى أيديها شرعت الدوائر الحاكمة فى القطاعات الغربية من المانيا تعمل بصراحة على إذكاء الروح العسكرية ومحاربة المنظمات الديمقراطيه والحركات الديمقراطية وتحويل المانيـــا الغربية الى مركز للحركة العسكرية والعدوانية فى أوربا . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت الدوائر الحاكمة فى مناطق غرب المانيا مسئولة أيضا عن مخالفة اتفاقية بوتسدام .

وبمخالفة الدول الغربيه وكذلك المانيا الغربيه لاتفاقية بوتسدام ورفضهم كل مبادئها الديمقراطية خلقوا حالة من التهديد الخطير للسلام والأمن فى أوربا وفى العالم كله .

ويمكن أن نصف سياستهم بشأن قضية المانيا فيما يلى :

١ ـ بدلا من القيام بتأكيد الوحدة السياسيه والأقتصاديه لألمانيا عملت هذه العناصر على تقسيمها وخلق دولة المانيا الغربية المنفصلة ، واحباط جهود الجمهورية الديمقراطية الألمانية فى العمل على حل مشكلة اعادة توحيد المانيا . .

٢ ـ وبدلا من القضاء على الاحتكاريين الألمان الذين كانوا المنظمين الحقيقيين للعدوان الألمانى فى الحربين العالميتين الماضيتين ، عملت هذه العناصر أيضا على إعادة هؤلاء الاحتكاريين مرة أخرى و نقل كل اقتصاديات المانيا إلى ايديهم وتحت سيطرتهم

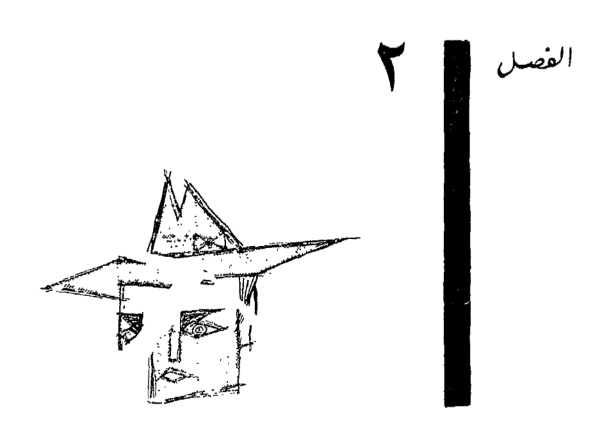
٣ ـ وبدلا من القضاء على القـوى الرجعيـة ومنح الحريات الديمقراطية للشعب الألمانى عمدت إلى تشجيع هواة الحرب من الألمان واتخاذ الأجراءات الخاصة بإنقـاص الحقوق الديمقراطية للشعب العامل فى المانيا الغربية .

٤ ـ وبدلا من القضاء على النزعة العسكرية أخذت هذه العناصر تعمل على بذل كل المساعدات الكفيلة بإعادة أجهزة الحرب العدوانية الألمانيه وتنفيذ سياسه امدادها بالأسلحة النووية والصاروخيه .

٥ ـ وبدلا من تنفيذروح السلام التى دعت اليها اتفاقيه بوتسدام ، أخذت تعمل على نشر الروح العدوانيه التى دعت اليها اتفاقيات باريس عام ١٩٥٤ ، وكذلك نشر روح التكتلات العسكرية وروح حلف شمال الأطلنطى .

إن مثل هذه الاعمال تعتبر جوهر السياسه المناهضة لاتفاقيه بوتسـدام التى تسير عليها الدول الغربيه والعنـاصر الرجعيه فى المانيـا الغربيه .

الفصل ٢



تقسيم ألمانيا

ظلت ألمانيا دولة موحدة طيلة فترة امتدت حوالى خمسة وسبعين عاما ، كما ظلت الوحدة القومية حقا ثابتا من حقوق الشعب الألمانى لا يجوز لأحد التصرف فيه . ولقد وضعت قرارات مؤتمر بوتسدام أساسا قانونيا لإعادة ألمانيا كدولة ديمقراطية مستقلة موحدة .

وأكدت هذه القرارات بصفة خاصة أن ألمانيا بالرغم من تجزئتها

إلى أربع مناطق أثناء فترة الإحتلال فإنها من البداية وكذلك خلال الفترة التى ستظل فيها محتلة يجب أن ينظر إليها كوحدة اقتصادية مستقلة . وحددت قرارات بوتسدام أيضا فى إصرار أن على السلطات العسكرية للدول الأربع فى ألمانيا أن تعمل مشتركة فى جميع الشئون التى تمس ألمانيا ككل ، وأخيراً وضعت اتفاقية بوتسدام مشروعا لإعداد جو من الاستقرار السلمى مع ألمانيا وعهدت إلى مجلس وزراء الخارجية بوضع صياغة لوثيقة معاهدة السلام مع ألمانيا .

ويجب أن يكون واضحا أن الاتحاد السوفيتى قد اقترح أيضا فى مؤتمر بوتسدام تشكيل حكومة مركزية لألمانيا إلا أن الدول الغربية التى كانت تطمع فى تمزيق ألمانيا رفضت هذا الاقتراح وبالرغم من ذلك فإن مؤتمر بوتسدام بناء على طلب الاتحاد السوفيتى وافق على إدراج نص فى اتفاقية بوتسدام خاص بإقامة أقسام إدارية مركزية ألمانية لفروع الإقتصاد الرئيسية وهى الأقسام التى كان من المفروض أن تعمل تحت إشراف مجلس الحلفاء . وقيام مثل هذه الأقسام يعتبر تقدما هاما نحو تشكيل حكومة ألمانيا كلها .

ولقد كان الأساس السياسى لهذه الحكومة أن تكون مكونة من جميع الأحزاب الديمقراطية الألمانية وهى الحكومة التى كانت تعمل اتفاقية بوتسدام على خلقها .

ووضح أن الدول الغربية قد وقفت لقرارات بوتسدام الخاصة بوحدة ألمانيا بالمرصاد ، ذلك لأن هذه القرارات التى كانت تهدف

إلى إقامة ألمانيا الديموقراطية المسالمة الموحدة لم تكن تتفق مع خطط الغرب ومشروعاته التى ترمى إلى القضاء على الروح الديمقراطية فى ألمانيا وبعث القوى العدوانية للنزعة العسكرية فيها .

ومن المؤكد أن الدول الغربية لم تستطع أن تتخلى عن الشروط الأساسية التى نصت عليها اتفاقية بوتسدام عقب توقيعها مباشرة ، فإن الدول الغربية قد اضطرت تحت ضغط الرأى العام العالمى إلى الالتزام بها خلال الفترة التى امتدت من النصف الثانى لعام ١٩٤٥ حتى أواخر النصف الأول من عام ١٩٤٦ وكذلك اضطرت للالتزام بمبادىء تعاون الدول الأربع فى إدارة ألمانيا ، غير أن الدول الغربية حتى فى ذلك الوقت وبصفة خاصة من عام ١٩٤٧ وفيما بعد ذلك ظلت تتهرب من تنفيذ شروط بوتسدام وتتخذ كل الخطوات المؤدية إلى تمزيق ألمانيا .

ومن الثابت أن الدول الغربية قد ظلت تضع العراقيل فى طريق تنفيذ هذه الأجزاء من اتفاقية بوتسدام وهى الأجزاء التى تنص على اتخاذ الخطوات التمهيدية لإقامة حكومة لألمانيا كلها ، وعلى الرغم من أن المندوبين السوفيت فى مجلس الحلفاء قد طالبــوا بإقامة الأقسام الإدارية المركزية الألمانية بصورة عاجلة فإن مندوبى الدول الغربية فى المجلس كانوا يرون أنه لا يصح إقامة قسم واحد من هذه الأقسام أو إقامة وكالة إدارية أخرى لألمانيا كلها .

وتكرر نفس هذا الموقف مره أخرى فى موضـــوع توحيد

الأحزاب السياسية على مستوى ألمانيا كلها ، وهى الأحزاب التى ظهرت فى مناطق الاحتلال المختلفة ، وعلى الرغم من تكرار المقترحات السوفيتية فإن مندوبى الدول الغربيه فى مجلس الحلفاء قد حالوا بين المجلس وبين اتخاذه أى قرار يقضى بتوحيـــد الأحزاب السياسية الديموقراطية على مستوى ألمانيا كلها :

ولقد أعلن المندوب البريطانى فىاللجنة السياسية للمجلس صراحة فى سبتمبر عام ١٩٤٧ أن اللجنة لاتستطيع أن توافق على هذه الخطوة الخطيرة لأنها خطوة تؤدى إلى وحدة سياسية لألمانيا .

وظلت سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانيـة والفرنسية فى ألمانيا تتجاهل مطالب الأحزاب الديموقراطية الألمانية بخصوص تخويلها حق العمل على مستوى ألمانيا كلها . وبالرغم من الالتماسات المتكررة التى تقـــدم بها الآلاف من الديموقراطيين الاشتراكيين والشيوعيين وكذلك العمال الذين لا ينتمون إلى أى حزب فإن السلطات الأمريكية والبريطانية لم تسمح فى عام ١٩٤٧ لحزب الوحدة الاشتراكى الألمانى بأن يمارس عمله فى مناطق الاحتلال التابعة لهما .

وفى شهر مارس من عام ١٩٤٧ طلبت بعض منظمات الحزب الديموقراطى الحر إذنا من مجلس الحلفاء بتوحيد الحزب الديموقراطى الألمانى على مستوى ألمانيا كلها ، فلم يستطع المجلس بسبب الموقف السلبى الذى اتخذه المندوبون الغربيون الاستجابة لهذا المطلب أيضا .

واقترح المندوبون السوفيت فى مجلس الحلفاء أكثر من مرة ابتداء من نهاية عام ١٩٤٥ وما بعـــد ذلك أنه لا بد من السماح للاتحادات النقابية وكذلك المنظمات الديموقراطية الألمانية الأخرى أن تقوم بوظيفتها فى كل مكان من ألمانيا ، إلا أن مندوبى الغرب قد عارضوا هذا الاقتراح أيضا .

ثم كرر الاتحاد السوفيتى مدفوعا برغبته للعمل على تنفيذ اتفاقية بوتسدام ، كرر مقترحاته الخاصة بتأكيد الوحدة القومية لألمانيا على الأسس الديموقراطية السلمية .

وأثناء الاجتماع الرابع لمجلس وزراء الخارجيــة الذى انعقــد فى موسكو فى أوائل عام١٩٤٧ قدم الوفد السوفيتى مشروعا تفصيليا لإعادة تنظيم ألمانيا مرة ثانية باعتبارها دولة مسالمة موحــدة ذات برلمان مكون من مجلسين لألمانيا كلهـا ، وحـكومة ألمانية واحدة .

واقترحت الحـكومة السوفيتية كخطوة ضرورية أولى إقامة خمسة أقسام إدارية مركزية ألمانية ، ووضعت مشروع مذكرة بشأن دستور ديموقراطى مؤقت وإجراء انتخابات لبرلمان ألمانى موحد تقوم على أساس تصويت عام متـكافىء مباشر وتتم عن طريق الاقتراع السرى ، وبناء على نظام تمثيل متعادل ، وكانت هـــذه الانتخابات ستؤدى إلى تشكيل حكومة تضم ألمانيا كلها .

وفشل المشروع السوفيتى بشأن توحيد ألمانيا فى أن يحظى بتأييد الدول الغربية فقد أعلن مندوبو الولايات المتحدة الذين أعلنوا فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى موسكو أن الوفد الأمريكى لا يرى من الضرورى إجراء انتخابات لحكومات مؤقتة وعندما اجتمع مجلس وزراء الخارجية فى لندن فى شهر ديسمبر عام ١٩٠٧ قدم الوفد السوفيتى مرة ثانية اقتراحا بشأن قيام حكومة موحدة لألمانيا كلها ، وفى الوقت نفسه ، وبعد أن رأى الوفد السوفيتى أن عدم وجود وكالة حكومية لألمانيا كلها يعتبر تعطيلا لتنفيذ الأعمال التى نص عليها مؤتمر بوتسدام بشأن إعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية فى ألمانيا على أسس ديموقراطية سليمة ، قدم هذا الوفد اقتراحا بسرعة إقامة مجلس استشارى ألمانى يضم مندوبى اللاندر والأحزاب الديموقراطية والاتحادات النقابية والمنظمات الديموقراطية فى ألمانيا كلها فرفض مندوبو الدول الغربية أيضا هذه المقترحات كلها . والواقع أن الوفد الأمريكى وهو الذى كان يميل إلى الحيلولة دون أن تتخذ الدول الأربع أية قرارات بشأن ألمانيا قد نجح فى تعطيل أعمال اجتماع مجلس وزراء الخارجيه الذى انعقد فى لندن ، وبينما كانت الدول الغربيه تعمل على تعطيل مشروع إقامه منظمات إدارية وأحزاب سياسية ديموقراطيه لألمانيا كلها وإقامة حكومة ألمانية موحدة بدأت هذه الدول فى أوائل عام ١٩٤٥ تقيم وكالات إدارية منفصلة فى المناطق التابعة لها ، وبذلك ضربت بقرارات بوتسدام

الخاصة بوحدة ألمانيا عرض الحائط ، وفصلت أمريكا وبريطانيا ـ وهو إجراء متناقض مع اتفاقيه بوتسدام ـ منطقه الروهر عن سيطرة الدول الأربع واتخذتا الاجراءات الكفيلة باخضاع اقتصادياتها للرأسماليه الاحتكارية لبريطانيا وأمريكا .

وفى شهر يونيه ١٩٤٦ بدأت سلطات الاحتلال البريطانية والأمريكية فى ألمانيا ـ دون إشراك مجلس الحلفاء ـ في إجراء مفاوضات بشأن الوحدة الاقتصادية لمناطق الاحتلال التابعة لهما فى ألمانيا .

وفى اليوم الثانى من ديسمبر عام ١٩٤٦ انتهت المفاوضات بتوقيع حكومتى بريطانيا وأمريكا على اتفاقية خاصة بتوحيد منطقتيهما وقيام ما يسمى بالمنطقة الثنائية (بيزونيا) .

وكنتيجة لهذه الاتفاقية التى تمثل خطوة كبيرة فى سياسة تجزئة ألمانيا ، انفصلت المنطقتان الانجليزية والأمريكية عن بقية الدولة وبالتالى عن دائرة مجلس الحلفاء فى ألمانيا . ومنذ ذلك الوقت أصبح حل كل مشاكل الحياة الهامة فى هاتين المنطقتين فى يد المنظمة الثنائية .

وفى التاسع والعشرين من شهر مايو ١٩٤٧ نشرت الاتفاقية الانجلو أمريكية التى نصت على قيام مجلس اقتصادى ولجنة تنفيذية ووكالات إدارية للمنظمة الثنائية .

وفى شهر سبتمبر من نفس العام أبرم المندوبون البريطانيون والأمريكيون اتفاقية منفصلة جديدة بشأن سيطرة انجلو أمريكية مشتركة على مناجم الفحم فى الروهر .

وفى نفس الوقت اتخذت سلطات الاحتلال الانجليزية والأمريكية قراراً بشأن إقامة محكمة عليا خاصة ألمانية ومصرف مركزى للمنطقة الثنائية .

وفى عام ١٩٤٨ انضمت المنطقة الفرنسية إلى المنطقة الثنائية وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمنطقة الثلاثية .

وبعد أن تخلت الدول الغربيــة عن التزاماتها التى ارتبطت بها بمقتضى اتفاقية بوتسدام بشأن معاملة ألمانيا كوحدة اقتصادية وإقامة سياسة مشتركة للدول الأربع بخصوص نظام النقد والنظام المصرفى قامت الدول الغربية فى ١٩٤٨/٦/٢٠ فى مناطق الاحتلال التابعة لها فى ألمانيا بتنفيذ عملية إصلاح مستقل للنقد ، وهو المشروع الذى ظل الغربيون يعدون له العدة منذ زمن طويل ، ونتيجة لهذه الخطوة تم سحب العملة الألمانيــة الموحدة من سوق التداول وأدخلت عملة خاصة بالمناطق الغربية ، وبذلك تمزق نظام العملة الموحدة فى ألمانيا ، كما تمزقت العلاقات الاقتصادية التقليدية بين أجزائها المختلفة ، فأصبحت التجارة بين المنطقتين الشرقية والغربية من ألمانيا كالتجارة التى تتداول بين دولتين مختلفتين .

وكثيراً ما صرح المسئولون فى الدول الغربية بأنهم كانوا مضطرين لاتخاذ هذا الإجراء بعد أن أصبح من المستحيل الوصول إلى اتفاق بشأن إصلاح العملة فى ألمانيا كلها .

ولا شك فى أن هذا البيان المفتعل تكذبه حقيقة واقعة هى أن مجلس الرقابة (مجلس الحلفاء) قد وصل فى عام ١٩٤٨ إلى اتفاق على المبادىء الأساسية الخاصة بتحقيق نظام لاصلاح العملة النقدية فى كل ألمانيا ، ووافق كذلك على الإجراءات الخاصة بتغيير أوراق النقد وشكل الأوراق الجديدة وتنفيذ المطالب الخاصة بتداول أوراق النقد فى كل ألمانيا ، وصدق المجلس كذلك على القواعد التى تتبع بشأن سيطرة الدول الأربع ورقابتها على طبع أوراق البنكنوت .

ولكن مندوبى الدول الغربية قد أعلنوا فى ٢٣ مارس عام ١٩٤٨ رفضهم الاستمرار فى العمل للقيام بالإجراءات والترتيبات الخاصة بالإصلاحات المالية لكل ألمانيا ، بل إنهم فى هذا الوقت بالذات سارعوا بإتمام الاجراءات التى تحقق لهم وجود تعديل مستقل لنظام النقد فى المناطق الغربية ، وفى منتصف عام ١٩٤٨ تم عزل ألمانيا الغربية كلها فعلا عن ألمانيا الشرقية .

ولو تم إبرام معاهدة السلام مع ألمانيا — كما كانت تهدف اتفاقية بوتسدام — لأمكن أن تلعب هذه المعاهدة دوراً هاما فى تحقيق تقدم أوسع أمام ألمانيا . بل لأمكن أن تؤكد أيضا جواً صالحا للسلام

العالمى ، غير أن الدول الغربيـة ظلت تتذرع بكل أنواع الحجج والمعاذير الواهية لرفض مقترحات الاتحاد السوفيتى التى تقدم بها أكثر من مرة أثناء انعقاد مجلس وزراء الخارجيـة فى الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ للاشتراك فى وضع معاهدة سلام مع ألمانيا ، لأن الدول الغربية كانت تعرف سلفا أن توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا سيطيح حتما بمشاريعها الخاصة بتجزئة ألمانيا وتحويل المنطقة الغربية منها إلى وكر لبعث الروح العسكريه الألمانية .

ومن العجيب أن وزارة الخارجية الأمريكية ، بالرغم من هذه الحقائق التى لا تحتمل أدنى شـك ، قد أصدرت بيانا فى العشرين من شهر ديسمبر عام ١٩٥٨ يحتوى على مفتريات وأكاذيب لا جدال فى بطلانها فقد جاء فى هذا البيان .

« إن حكومة الولايات المتحدة توافق على الإلتزامات التى تعهدت بها حكومات دول الحلفاء بشأن الوصول إلى إقرار السلام مع ألمانيا ، وعدم إطالة فترة الاحتلال بلا ضرورة . وواضح أن تاريخ الجهود التى قامت بها الدول الغربيـه فى الوصول إلى اتفاق مع الحـكومة السوفيتية على أسس هذا الاستقرار السلمى معروفه للجميع ، بل هى تتحدث عن نفسها » .

هذا ما تدعيه وزارة الخارجية الأمريكية ، والواقع الذي حدث شىء يخالف هذا الادعاء تماما ، فالمعروف أن الدول الغربية لم تعمل أبداً على تحقيق اتفاق بين دول الحلفاء الأربع بشأن إقرار السلم

فى ألمانيا ، بل عملت على الحيلولة دون استقرار هذا السلم بكل الوسائل والأساليب الممكنة ، فالدول الغربيــة ، لــكى تعطل وضع مشروع معاهدة السلام الألمانيــة ، ولــكى تفسح الطريق لوجود دولة ألمانيا الغربية المنفصلة ظلت تعمل بصورة دائمة ومنتظمة ابتداء من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٨ على تدمير نظام الإدارة الرباعية ووضع العراقيل أمام الوكاله الرباعية المشتركة حتى تتوقف عن أعمالها .

ومن أواخر عام ١٩٤٦ وخلال عام ١٩٤٧ ظل منــدوبو انجلترا وأمريكا يلتمسون الأعذار المختلفة لعـدم استمرار مجلس الرقابة (مجلس الحلفاء) فى أداء وظائفه التشريعية واقترحوا نقل هذه الوظائف إلى قواد المنطقة ، وحصر عمل المجلس فى النظر فقط فى الشئون المتعلقة بمطالب قوات الاحتلال وحاجياتهم .

ثم اجتمع مندوبو أمريكاو بريطانيا وفرنسا وكذلك مندوبو دول البينلوكس فى المؤتمر الذى انعقد فى مدينة لندن فى شهر فبراير عام ١٩٤٨ لمناقشة الدور الاقتصادى الذى تلعبــه ألمـانيا فى ميــدان الاقتصاد الأوربى ، ومناقشة موضوع السيطرة على منطقــة الروهر والتنظيم الاقتصادى والسياسى لألمـانيا ، وكذلك مشكلة الحدود الألمـانية وغير ذلك من المشاكل الأخري .

ولا شك فى أن اجتماع مؤتمر منفصل عن مجلس دول الحلفاء الأربعة يبحث قضايا ألمـانيا ويناقش مشاكل نصت اتفاقية بوتسدام على عدم جواز مناقشتها أو حلها إلا داخل مجلس الرقابة الذى يتكون

من دول الحلفاء الأربعة ، لا شك فى أن اجتماع مثل هذا المؤتمر بهذه الصورة إنما يمثل خطوة أوسع من جانب الغرب فى إصراره على تمزيق ألمانيا وإلغاء الإدارة الرباعية فيها .

ولذلك طالب المندوب السوفيتى فى اجتماع مجلس الرقابة الذى انعقد فى العشرين من شهر مارس عام ١٩٤٨ بتنفيذ القرارات التى اتفقت عليها دول الحلفاء بشأن الرقابة الرباعية وإدارة ألمانيا ، وقال المندوب السوفيتى بأن على مندوبى الدول الغربيه أن يحيطوا مجلس الرقابة علماً بكل القرارات التى اتخذت فى مؤتمر لندن وكذلك جميع الخطوات التى يعتزم الغرب تنفيذها فى المناطق الغربية طبقا لهذه القرارات ، فرفض مندوبو الغرب إجابة هذا المطلب ومن ثم أصبحوا المسئولين عن تعطيل وظيفة مجلس الرقابة ، وأخيراً وفى اليوم الثالث والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٨ قرر مندوبو الغرب الامتناع عن العمل فى اللجان المختلفة التابعة لمجلس الرقابة فتوقف المجلس تماما عن أداء أعماله .

وحدث فى الاجتماع السادس لمجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى باريس خلال شهرى مايو ويونيه عام ١٩٤٩ أن قدم الوفد السوفيتى اقتراحا يطالب باستئناف أعمال مجلس الرقابة على الأسس السابقة باعتباره وكالة تمارس سلطة عليا فى ألمانيا ، فأحبط المندوبون الغربيون فى الاجتماع هذا المشروع السوفيتى ، وأصروا على ضرورة استبدال

مجلس الرقابة بلجنة عليا كما اقترحوا إقامة وكالة تستطيع الدول الغربية فيها أن تملى إرادتها وتفرض رغباتها على الاتحاد السوفيتى ... ولم يقبل المندوب السوفيتى ولن يقبل بالطبع مثل هذه المشروعات .

ولقد عارض الشعب الألمانى نفسه سياسة الغرب تقطيع أوصال بلادهم ، ولذلك فعندما أصبح واضحا للجميع أن الغرب إنما يهدف إلى تمزيق ألمانيا وتجزئتها قامت فى عام ١٩٤٧ حركة قوية شملت كل مناطق ألمانيا وأخذت تطالب بالوحدة والسلام العادل ، ومن المعروف أن حزب الوحدة الاشتراكى الألمانى هو الذى بدأ هذه الحركة وتزعمها وطالب كل الأحزاب الديموقراطية المعادية للفاشية وكذلك الاتحادات النقابيـة ومنظمات العمال والفلاحين والعلمـاء والفنانين بأن يشتركوا فى المؤتمر الشعبى الذى سيقام من أجل المطالبة بتحقيق الوحدة والسلام ، فلاقى نداء هذا الحزب استجابة واسعة فى كل مكان من ألمانيا . وشهد المؤتمر الشعبى الألمانى الذى انعقد فى مدينة برلين فى اليوم السادس والسابع من شهر ديسمبر عام ١٩٤٧ حوالى ٢٢١٥ مندوبا كان من بينهم ٦٦٤ مندوبا حضروا من مختلف مناطق الاحتلال الغربية ، وقرر هـذا المؤتمر الشعبى الأول انتخاب وفد يذهب إلى لندن لتقديم مذكرة إلى مجلس وزراء الخارجية تتضمن مطالب الشعب الألمانى بشأن إبرام معاهدة سلام عادلة مع ألمانيا كلها ، وجاء فى قرار المؤتمر « إن الشعب الألمانى يرغب رغبة أكيدة فى تحقيق معاهدة

سلام يستطيع فى ظلها أن يؤكد وحدة ألمانيا السياسية والاقتصادية ، أو يعطى هـذا الشعب الحق فى إقرار هـذه المسألة بنفسه عن طريق الاستفتاء العام » .

وسرعان ماقامت الدول الغربية بالوقوف أمام هذه الحركة الشعبية الشاملة التى تطالب بالوحدة والسـلام ، ورفض مندوبو الدول الغربية فى مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى لندن مقترحات الوفد السوفيتى بالسماح لوفد المؤتمر الشعبى الألمـانى حضور مؤتمر لندن ، بل إن الحـكومة البريطانية لم توافق حتى على حضور الوفد إلى مدينة لندن .

ثم تبع هذا الموقف من جانب الغرب قيام سلطات الإحتلال الغربية بالقضاء على الحركة الشعبيـة التى تطالب بالوحـدة والسلام فى المناطق التابعة لها .

وصدر فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ قرار بوقف نشاط هذه الحركة الشعبية فى منطقة الإحتلال البريطانية ، كما صدر قرار مماثل أيضا فى المنطقة الأمريكية فى الثالث والعشرين من نفس الشهر ، وبالرغم من هذه الإجراءات التعسفية التى قامت بها سلطات الاحتلال الغربية ظل نطاق هذه الحركة الشعبية يمتد ويزداد قوة ، وأصدر المؤتمر الشعبى الثانى الذى انعقد فى برلين يومى ٧ ، ٨ من شهر مارس عام ١٩٤٨ قراراً بتنظيم عملية جمع التوقيعات فى كل مناطق الاحتلال الأربع للمطالبة باجراء استفتاء شعبى عام من أجل وحدة ألمـانيا ، ولم يستجب لهذه

المطالب سوى سلطات الاحتلال السوفيتية التى سمحت بجمع التوقيعات بينما منع قواد دول الاحتلال الغربيـة القيام بمثل هـذا الإجراء فى مناطقهم ، وبالرغم من أن الدول الغربيـة قد وضعت عقبات مصطنعة فى طريق الحركة الشعبية الألمانيـة حتى لا تستطيع جمع التوقيعات المطلوبة إلا أن هذه الحركة قد تمكنت من إحراز نجاح كبير ، فإن حوالى ١٥ مليونا من الألمان فى كل من المنطقتين الشرقية والغربية قد رحبوا بإجراء استفتاء عام فى مختلف أرجاء بلادهم ، وعلى هذا الأساس طالب مجلس الشعب الذى يمثل اللجنة التنفيذية لحركة المؤتمر الشعبى ، طالب مجلس الرقابة وكذلك قواد سلطات الاحتلال باتخاذ الخطوات العاجلة لإعادة وحدة ألمانيا أو إجراء استفتاء عام بشأنها .

وهذه صورة من النداء الذى وجهه المجلس الشعبى الألمانى :

« من أجل وحدة ألمانيا !

هذا الطلب الموقع أدناه يطالب .

القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية .

والقائد العام للقوات المسلحة للملكة المتحدة .

والقائد العام للقوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية .

كل فى منطقة الاحتلال التابعة له وكعضو فى مجلس الرقابة .

يطالب هذا الالتماس هؤلاء القواد بالتصديق على إجراء تصويت في ألمانيا كلها على هذا القانون التالى .

قانون بشأن وحدة ألمانيا :

١ — إن ألمانيا جمهورية ديموقراطية لا تتجزأ ، وفى هذه الجمهورية يجب أن يمنح المجلس الاتحادى حقوقا شبيهة بالحقوق التى تضمنها دستور ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ .

٢ — يصبح هذا القانون سارى المفعول بمجرد صدوره .

إلا أن مندوبى الغرب فى مجلس الرقابة رفضوا النظر فى هذا الاقتراح ، فقدم مجلس الشعب الألمانى فى مارس عام ١٩٤٩ وكذلك فى شهر مايو من السنة نفسها اقتراحا إلى الهيئات البرلمانية التى أقيمت يومذاك فى ألمانيا الغربية بأن عليها أن تقوم بكفاح مشترك ضد الاجراءات التى تقوم بها الدول الغربيــة لتقسيم ألمانيا ، والمطالبــة بسرعة إبرام معاهدة السلام الألمانيــة ، وسحب كل قوات الاحتلال من ألمانيا ، غير أن عملاء الدول الغربية فى الهيئات البرلمانية داخل مقاطعات الاحتلال البريطانيــة والأمريكية والفرنسية تجاهلوا دعوة مجلس الشعب الألمانى لهم بالقيام بعمل مشترك ، فانتخب مجلس الشعب في اليوم الخامس والسادس عشر من شهر مارس ١٩٤٩ وفداً من المؤتمر الشعبى الألمانى الثالث ، واشتركت فى هــذا الانتخاب أغلبية ساحقة من سكان ألمانيا الشرقية ، كما اشترك فيها أيضا عدد كبير من

سكان ألمانيا الغربية ، واجتمع المؤتمر فى برلين يومى ٢٩ ، ٣٠ مايو ١٩٤٩ حيث أصدر نداء أصر فيه على إعادة ألمانيا الموحدة وإبرام معاهدة سلام ألمانية وسحب كل قوات الاحتلال ، ثم انتخب المؤتمر وفداً يمثل ألمانيا كلها لكى يرفع مذكرة بوجهة نظر الشعب الألمانى إلى مجلس وزراء الخارجية الذى كان منعقداً فى باريس ، فرفض مندوبو الدول الغربية فى هذه المرة أيضاً قبول وفد المؤتمر الشعبى الألمانى وحضوره إلى الاجتماع .

وكان رفض الدول إقامة علاقات مع مندوبى الشعب الألمانى ، وكذلك محاربتهم حركة المؤتمر الشعبى ، ثم وقف نشاطها فيما بعد داخل مناطق الاحتلال الغربية ، كان ذلك مرتبطاً بالخطوات الأخيرة التى اتخذها الغرب لاقامة دولة ألمانيا الغربية المنفصلة ، وإعلان ذلك رسمياً فى أوائل شهر يونيو من عام ١٩٤٨ ، وطبقاً لهذا القرار الذى أعلنه الغرب بشأن إقامة دولة ألمانيا الغربية سارع الحاكم العسكرى البريطانى والأمريكى والفرنسى بعقد اجتماع فى سبتمبر عام ١٩٤٨ ضم ٧٥ شخصاً أختيروا بصفة خاصة من سكان مناطق الاحتلال التابعة لهم وهو الاجتماع الذى عرف باسم « المجلس النيابى » حيث وضعوا مشروع دستور لدولة ألمانيا الغربية المنفصلة متمشياً مع توجيهات الحكام العسكريين الغربيين ، وبمثل هذه الطريقة ظهر إلى الوجود « دستور بون » إنه الدستور الذى وافق عليه الحكام العسكريون الغربيون فى ألمانيا فى

الثانى عشر من شهر مايو عام ١٩٤٩ ولا يزال سارى المفعول حتى يومنا هذا ، إن هذا الدستور الذى لم يسمح للشعب الألمانى بالاشتراك فى مناقشته أو صياغته قد تضمن طائفة من النصوص المناهضة للديمقراطية .

لقد أضفى هذا الدستور الطابع القانونى على وضع الاحتكاريين الالمان، الذين قاموا بتنظيم العدوان الألمانى والذين كانوا يمثلون العمود الفقرى لحكم هتلر ، وعلى هذا جاء دستور بون خالياً من أية ضمانات من أى نوع بعدم عودة الروح العسكرية والفاشية فى المانيا الغربية.

وفى الثامن من ابريل عام ١٩٤٩ ، أصدرت حكومات امريكا وفرنسا وبريطانيا لائحة النظام الأساسى للاحتلال فى المانيا الغربية ، وهى اللائحة التى تم فى ظلها نقل السلطة العليا والوظائف الادارية الهامة فى المانيا الغربية إلى سلطات الاحتلال الغربية .

ثم وقعت حكومات الدول الغربيه الثلاث فى ١٩٤٩/٦/٢٠ فى مدينة باريس اتفاقية بشأن إقامة هيئة متحالفة عليا تضم الدول الغربية الثلاث لتتولى ممارسة هذه الوظائف .

ولا شك فى أن هذه اللائحة الثلاثية وتوقيع اتفاقية باريس يعتبران مخالفة صريحة وجديدة للقرارات المتفق عليها بشأن المانيا بين الحلفاء فى الائتلاف المعادى لهتلر .

وهكذا ، ونتيجة لهذه السياسة الغربيه ، قامت أول حكومة لدولة

المانيا الغربيه المنفصلة (جمهورية المانيا الاتحادية) فى ٢٠-٩- ١٩٤٩ ورأسها دكتور ايديناور الذى تولى منصب المستشار لجمهورية المانيا الاتحادية فترة طويلة ، ومما يستحق التسجيل هنا ان الدكتور اديناور هذا هو صاحب البيان التالى المخزى .

فقد قال اديناور ·

« كان بسمارك يتحدث دائماً عن « كوابيس » العصبية المعادية لألمانيا التى كانت تؤرقه وأنا بدورى اتحدث اليوم « عن الكابوس » الذى يؤرقنى وهو ما يسمى بكابوس بوتسدام » .

وهكذا وبعد أن أتمت الدول الغربية تجزئة المانيا وأقامت دولة المانيا الغربيه المنفصلة وضعت على رأس حكومتها سياسياً عرف بعدائه لمبادىء بوتسدام .

إلا أن تجزئة ألمانيا وإقامة دول منفصلة فيها لم يكن الهدف الأخير للدوائر الغربية الحاكمة ، بل كان هدفها الحقيقى هو محاربة القوى الديمقراطية وبعث الروح العسكرية الألمانية . وواضح جداً أن كل هذه الاجراءات التى قامت بها الدول الغربيـة لخلق الجمهورية الألمانية الاتحـادية واتفاق حدوث ذلك مع ظهور المفاوضات العـديدة التى أجريت بين دول الغرب بشأن إقامة حلف شمال الأطلنطى ، واضح أن اتفاق حدوث ذلك معاً وفى وقت واحد لا يمكن أن يكون أبداً مجرد صدفة .

فقد حددت القوى النزاعة إلى العسكرية والحرب ، وهى القوى الألمانية التى تولت إدارة شئون دولة ألمانيا الغربية المستقلة ، حددت منذ البداية أن دورها لن يعدو أن يكون دور « القبضة الحديدية » لكتلة الأطلنطى العدوانية ، ولذلك فان الحكومة السوفيتية بعد أن تحققت من الموقف تماماً بعثت فى ١ / ١٠ / ١٩٤٩ بتحذير خطير إلى الدول الغربية .

وجاء فى المذكرة السوفيتية التى أرسلتها إلى الحكومة الأمريكية:

« ترى الحكومة السوفيتية أنه من الضرورى توجيه الاهتمام إلى المسئولية المتزايدة الخطيرة التى تقع على عاتق الحكومة الأمريكيه من جراء السياسه التى تتبعها فى ألمانيا بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا والتى أدت إلى تكوين حكومه منفصلة فى بون لا تتمتع بحب الشعب الألمانى ، لأنها حكومه تتخذ موقفاً عدائياً تجاه القرارات التى اتفق عليها فى بوتسدام والتى تنص على تحويل ألمانيا إلى دولة ديموقراطيه ، والقضاء على النزعه العسكريه فيها ، كما أنها تتناقض مع الالتزامات التى فرضت على ألمانيا ، وهو الشىء الذى لا يتمشى مع مصالح الشعوب المحبه للسلام فى أوربا ».

وقامت القوى الديمقراطيه للشعب الألمانى بمضاعفه نشاطها فى الكفاح من أجل تحقيق تقدم لألمانيا يتفق وأسس السلام ، وكان من الطبيعى أن يأخذ هذا النشاط فى ظل هذه الظروف الجديدة أشكالا جديدة أعلى ، فبعد أن تكونت حكومه مستقلة فى ألمانيا الغربيه

أخذت القوى الديموقراطيه السلميه التى تمثل مكاناً قياديا فى ألمانيا الشرقيه تعمل على إقامه دولة ديموقراطيه أصيلة مسالمه ذات سيادة مطلقه فى هذا الجزء من ألمانيا ، وفى السابع من شهر أكتوبر عام ١٩٤٩ تم إعلان هذه الدولة الجديدة التى أطلق عليها « الجمهوريه الديموقراطيه الألمانيه .

وبقيام الجمهوريه الديموقراطيه الألمانيه ، وضعت القوى الديموقراطيه للشعب الألمانى فى أيديها حل المشكله القوميه الرئيسيه أى مشكله إعادة توحيد ألمانيا على أساس ديموقراطى سلمى ، وظهرت هذه الجمهوريه كطليعه تقف فى صفوف الشعب الألمانى ضد عودة النزعه العسكريه والحربيه فى القطاعات الغربيه من ألمانيا ، وظل هذا الكفاح من جانب الجمهوريه الديموقراطيه يسير جنباً إلى جنب مع تأييد الدول الأخرى المحبة للسلام .

وبينما كانت الجمهورية الديموقراطية تعمل على إعادة وحدة ألمانيا ومحاربة النزعة العسكرية والحربية كانت الاستعدادات تسير على قدم وساق فى ألمانيا الغربية لإعادة النزعة العسكرية فيها ، والواقع أنه لو ظل دستور الاحتلال نافذاً ونظام الاحتلال موجوداً بصورةواضحة فى غرب ألمانيا لما كان من السهل على الدول الغربية أن تعيد النزعة العسكرية فى ألمانيا الغربية ، ففى ظل حكم الاحتلال الصريح تأخذ أية كتيبة عسكرية ألمانية تتكون على أرض ألمانيا الغربية طبيعة الجنود المرتزقة بالنسبة للدول الغربيه المحتلة .

وبدأت الدول الغربيــة فى عام ١٩٥٠ تنفــذ وضعا جديداً بالنسبة لجمهورية ألمـانيا الاتحادية وذلك لتحقيق درجــة معينــة من السيادة تمــكنها من العمل على إعادة النزعة العسكرية وتمدها فى الوقت نفسه بالوسائل التى يمكن الاعتماد عليها للتأثير فى توجيه سياســـة ألمانيا الاتحادية ، ولقد قامت الدوائر الحاكمه فى الجمهورية الاتحاديه بدور إيجابى فى تأكيد هذا الوضع لأنها تعرف أن من الأسهل داخل إطار هذا الوضع أن يحقق الاحتــكاريون من أبناء ألمـانيا الغربية أهدافهم وأطماعهم . وكان نتيجة ذلك توقيع ما سمى « بالمعاهدة العامة » فى ١٩٥٢/٥/٢٦ بين الدول الغربية من جانب وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية من جانب آخر ، وكانت هذه المعاهدة تستهدف من الناحية الشكلية إلغاء لائحة الاحتلال ونظام الأساس ، وكذلك إعلان جمهورية ألمـانيا الاتحاديه دولة ذات سيادة ، ولـكن هذه المعاهدة نفسها كانت تتضمن بنوداً تنص على إنقاص هذه السيادة بشكل واضح وكانت تعنى أيضا استمرار تقسيم ألمـانيا وإدخال غـــرب ألمانيا فى التـكتلات العسكريه التابعة للدول الاستعماريه .

وتشير هذه المعاهدة العامة إلى أن الدول الغربية الثلاث تحتفظ — فيما يتعلق بالوضع الدولى — بالحقوق التى كانت تمارسها سلفا بخصوص :

(١) مركز القوات المسلحة فى ألمـانيا وحماية أمنها .

(ب) مسألة برلين .

(ج) ألمانيا ككل ، بما فى ذلك قضية وحدتها وإقرار حالة السلم فيها .

وبعبارة أخرى حرمت جمهورية ألمانيا الاتحادية من حقها القانونى فى أن تعمل مستقلة على حل مشاكلها الأساسية الخاصة بإقامة الوحدة القومية لألمانيا وإبرام معاهدة السلام .

وفضلا عن هذا فإن الدول الغربية قد جعلت حل مشكلة « وحدة ألمانيا » مرتبطا ارتباطا مباشراً بامتداد نطاق حكم بون الرجعى إلى الجزء الشرقى من ألمانيا وإدخال ألمانيا كلها فى التكتلات العسكريه التابعه للدول الاستعمارية .

وتنص الفقرة الثانيه من البند السابع من « المعاهدة العامه » على أن الدول الغربيه لن توافق على توحيد ألمانيا إلا إذا قام هذا التوحيد على الأسس التى تؤدى إلى وحدتها داخل الجماعة الأوربية أى فى كتلة الدول الغربية وتصبح خاضعة لدستور بون .

وفى ظل هذه المعاهدة تحتفظ الدول الغربية بحقها فيما يتعلق بتأمين قواتها ، وتنص هذه الحقوق على إمكانية الدول الغربية إعلان حالة الطوارىء على منطقة غرب ألمانيا التى تنتقل السلطة التنفيذية منها إلى الدول الغربية الثلاث مرة أخرى ، وتصبح هذه الدول قادرة على اتخاذ كل الاجراءات التى تراها مناسبة .

وأشارت المعاهدة العامة — فضلا عن ذلك — إلى أنه باستغلال حالة الطوارىء يمكن لأى قائد عسكرى ، إذا كانت قواته فى وضع مهدد ، أن يتخذ عملا عاجلا لحماية هذه القوات (بما فى ذلك القوات المسلحة) .

وأوضح إبرام المعاهدة العامة بين الدول الغربية مدى التعاون القائم بينها وبين الدوائر الحاكمة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية فى المجال السياسى ، للعمل على إعادة النزعة العسكرية فى ألمانيا الغربية .

ويجب أن يكون واضحا أن المعاهدة العامة قد صممت بطريقة تجعل إعادة توحيد ألمانيا على أسس ديموقراطية وسلمية أمراً صعباً .

وعلق انورين بيفان الزعيم العمالى البريطانى على هذا الموضوع فقال :

« إن إيديناور ومؤيديه ، بما فى ذلك دول حلف شمال الأطلنطى يضحكون من أعماق قلوبهم من مسألة وحدة ألمانيا ، وهم يلعبون اليوم لعبة قديمة تتلخص فى وضع كل هذا الجزء من ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتى ، وهو الجزء الذى يعيش اليوم تحت نفوذهم ... إنها نفس السياسة التى كان يتوقعها تشمبرلين من هتلر ... ونحن نعرف جميعا إلى أى مصير انتهت هذه السياسة » .

والمعاهدة العامة أو المعاهدة الألمانية ، كما سميت فيما بعد لم تنفذ بصورة عاجلة ، فلقد مرت ثلاث سنوات بعد توقيعها قبل أن تصبح

ساريه المفعول والواقع أن تنفيذ هذه المعاهدة كان مشروطا بإبرام عدة معاهدات خاصة بالإجراءات التى تتبع فى إعادة الروح العسكريه فى الجمهورية الاتحادية الألمانية والإعداد لدخولها فى التكتلات العسكريه .

ولكن الدوائر الحاكمة فى أوربا ، وكذلك فى جمهوريه ألمانيا الاتحاديه لم تنجح فى فرض المعاهدات الخاصة بهذه المشاريع عن طريق برلماناتهم حتى أوائل عام ١٩٥٥ .

والآن نتساءل :

ماذا كانت سياسة الاتحاد السوفيتى وسياسة جمهورية ألمانيا الديموقراطيه فيما يتعلق بموضوع وحدة ألمانيا ومعاهدة السلام خلال الفترة التى ظهر فيها خوف سكان ألمانيا الغربية من أن يصبحوا وقودا لمدافع حلف شمال الأطلنطى .

لقد ضاعف الاتحاد السوفيتى ومعه جمهورية ألمانيا الديموقراطية وكذلك كل الشعوب والدول الأخرى المحبة للسلام ، ضاعفت جميعا جهودها من أجل وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة السلام معها .

فاجتمع فى براغ يومى ٢٠ ، ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٠ مؤتمر ضم وزراء خارجية روسيا وجمهورية ألمانيا الديموقراطية ، والديموقراطيات الشعبية الأوربية . ونظروا فى التطورات التى وقعت فى ألمانيا الغربية وهى التطورات التى يعتبر وجودها تهديداً للسلام ووحدة ألمانيا

القومية ، ثم قدم مؤتمر براغ اقتراحا إلى الدول الأربع بأن عليها أن تصدر بيانا مشتركا بعدم السماح بإعادة النزعة العسكرية الألمانية أو إقحام ألمانيا داخل التكتلات العدوانية ، كما أصر المؤتمر على إبرام معاهدة سلام بأقصى ما يمكن من سرعة وسحب كل القوات الأجنبية من ألمانيا فى خلال عام من التوقيع على المعاهدة، وطالب بإقامة مجلس تأسيسى لألمانيا كلها ، وهو العمل الذى يمهد لتكوين حكومة مؤقتة لكل ألمانيا .

وبالرغم من أن الدول الغربية ومعها حكومة ألمانيا الاتحادية قد أهملت مقترحات مؤتمر براغ ورفضتها فقد ظل الكفاح مستمراً .

وأثناء اجتماع مؤتمر وكلاء وزراء الخارجية الذى انعقد فى باريس عام ١٩٥١ ، والذى ضم مندوبى روسيا وأمريكا وانجلترا وفرنسا قدم الوفد السوفيتى مذكرة يقترح فيها عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية .

وتنص المذكرة أنه على مؤتمر وزراء الخارجية أن يدرس موضوع :

(ا) تنفيذ اتفاقية بوتسدام بواسطة الدول الأربع .

(ب) الحيلولة دون إعادة تسليح ألمانيا وعودة الروح العسكرية فيها .

(ج) إبرام معاهدة سلام ألمانية .

(د) سحب قوات الاحتلال من ألمانيا .

إلا أن مؤتمر وكلاء الخارجية بسبب أخطاء الدول الغربية فشل فى أن يصل إلى اتفاق بشأن جدول اعمال وزراء الخارجية .

وعندئذ قدمت الحكومة السوفييتية — بعد أن قررت عدم انتظار عقد مؤتمر وزراء الخارجية — اقتراحاً فى ١٩٥٢/٣/٧ بمذكرة تتضمن أسس معاهدة سلام مع ألمانيا ، وتنص هذه المعاهدة على أن معاهدة السلام الألمانية يجب أن تكون معاهده ديموقراطية عادلة تؤكد سيادة ألمانيا ووضعها المتساوى بين الدول الأخرى وأن تحول دون عودة الروح العسكرية .

وفى الوقت نفسه قدمت الحكومة السوفيتية اقتراحات جديدة بشأن الاجراءات الخاصة بتوحيد ألمانيا وجاء فى المذكرة التى بعثت بها الحكومة السوفيتية إلى حكومات الدول الغربية فى التاسع من أبريل عام ١٩٥٢ :

« إن ضرورة إبرام معاهدة سلام مع ألمانيا تجعل من اللازم بالنسبة لحكومات روسيا وأمريكا وفرنسا وانجلترا أن تتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق وحدة ألمانيا وتكوين حكومة على مستوى ألمانيا كلها . وبناء على ذلك يرى الاتحاد السوفيتى أنه من الضرورى بالنسبة لحكومات بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا أن تناقش فوراً موضوع إجراء انتخابات حرة لألمانيا كلها ، كما اقترح من قبل ، فمن المؤكد أن اعتراف الدول الأربع بالحاجة إلى إجراء انتخابات فى كل مناطق ألمانيا سيجعل من الممكن إجراء مثل هذه الانتخابات فى المستقبل القريب » .

وترى الحكومة السوفيتية أيضاً أنه من الضرورى أن يشترك مندوبو جمهورية ألمانيا الديموقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية فى مناقشة الموضوعات التى أثارتها فى المذكرة التى قدمتها فى ١٩٥٢/٤/٩.

وظلت الحكومة السوفيتية خلال عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ تقدم للدول الغربية فى كثير من المناسبات مقترحات جديدة بشأن إجراء محادثات عاجلة ، وإيجاد حلول لموضوعات :

توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا .

وتكوين حكومة مؤقتة على مستوى ألمانيا كلها .

وإجراء انتخابات حرة فى جميع أرجاء ألمانيا بخصوص وحدة ألمانيا

وأخيراً وفى عام ١٩٥٤ وجدت الدول الغربية نفسها مضطرة إلى الموافقة على عقد مؤتمر جديد يضم وزراء الخارجية ليبحث بعض المشاكل الدولية التى حان الوقت لايجاد حل لها ، ومن بينها مشكلة ألمانيا ، فانعقد المؤتمر فى برلين ابتداء من ٢٥ يناير حتى ١٨ فبراير عام ١٩٥٤ ، وقدم الوفد السوفيتى إلى هذا المؤتمر مقترحات جديدة بشأن إعادة وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة سلام معها . كما كانت المقترحات السوفيتية تطالب بتشكيل حكومة مؤقتة لألمانيا كلها تتكون من مندوبى برلمان الجمهورية الألمانية الاتحادية وبرلمان جمهورية ألمانيا الديموقراطية بالاتفاق بين حكومتى الدولتين ، حكومة يكون عملها الأساسى اعداد وتنفيذ انتخابات حرة فى مختلف أجزاء ألمانيا وكان

من المتوقع أن تمثل هذه الحكومة المؤقتة دولة ألمانيا خلال الاعداد لمعاهدة السلام .

وعندما اقترحت الحكومة السوفيتية سرعة البدء في العمل لتنفيذ معاهدة السلام قدمت مذكرة تناولت فيها تفاصيل أسس هذه المعاهدة .

وقد قضت المقترحات السوفيتية بأنه على حكومات الدول الأربع أن تبذل كل ما فى استطاعتها لكى تساعد حكومة ألمانيا المؤقته على تحقيق الأعمال التى عهد بها إليها ، وإبعاد التدخل الأجنبى خلال الانتخابات ،بل ان الاتحاد السوفيتى اقترح سحب قوات الاحتلال من ألمانيا قبيل إجراء الانتخابات باستثناء عدد محدود من الفرق التى تقوم بالواجبات التى تتطلبها أعمال الرقابه التى تتولاها الدول الأربع .

كذلك قدم الوفد السوفيتى إلى مؤتمر برلين عدة اقتراحات تهدف إلى منع إحياء الروح العسكريه فى غرب ألمانيا ، حتى ولو لم يتم توقيع اتفاقية وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة السلام . وكانت هذه المقترحات السوفيتيه فى هذه المرة تتضمن إجراء استفتاء قومى فى جميع أنحاء ألمانيا حول اختيار المعاهدات العسكريه مع الغرب أو اختيار معاهدة السلام . كما كانت تتضمن أيضاً إبرام اتفاقيه خاصه بتقوية وتسليح كل فرق البوليس فى كل من منطقتى ألمانيا ، وإقامة لجان فى كل مناطق ألمانيا من أجل العلاقات الاقتصادية والثقافية بين جمهوريتى ألمانيا .

وأخيراً اقترح الوفد السوفيتى فى مؤتمر برلين إقامة نظام الأمن الجماعى الأوربى العام فى أوربا التى تستطيع كل من دولتى ألمانيا أن تشترك فيه على قدم المساواة حتى تعود إلى المانيا وحدتها .

وبعد ذلك بعام تقريباً أى فى ١٥ / ١ / ١٩٥٥ قدمت الحكومة السوفيتية إلى الدول الغربية اقتراحاً آخر بخصوص قضية ألمانيا ، فاقترحت عقد اتفاقية عاجلة حول إجراء انتخابات حرة فى ألمانيا كلها بشأن وحدة ألمانيا ، ووضع حكومتى ألمانيا الشرقية والغربية تحت إشراف دولى .

ولقد بذلت جمهورية ألمانيا الديموقراطية من ناحيتها فى هذه السنوات جهوداً ملحوظة كى تضع حدا للهدوء الذى يلف قضية ألمانيا فشرعت تعمل على تحقيق وحدة ألمانيا وإبرام معاهدة السلام والحيلولة دون عودة الروح العسكرية فى المانيا الغربية .

ففى شهر نوفمبر من عام ١٩٥٠ قدمت حكومة جمهورية ألمانيا الديموقراطيه اقتراحا إلى حكومة ألمانيا الاتحادية يقضى باقامة مجلس تأسيسى لألمانيا كلها يتولى عملية الاعداد لتكوين الحكومة المؤقتة وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية . وطلبت حكومة ألمانيا الديموقراطية فى الثالث عشر من شهر فبراير ١٩٥٢ من الدول الأربع الاسراع بابرام معاهدة سلام مع ألمانيا ودعوة حكومة ألمانيا الاتحادية لتأييدها . وخلال عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ كررت جمهورية ألمانيا الديمقراطية وبرلمان الشعب فيها اقتراحاتها إلى حكومة ألمانيا الغربية وإلى برلمانها

(البندستاج) لعقد مؤتمر يضم المانيا كلها لمناقشة موضوع : معاهدة السلام .

وإجراء انتخابات حرة تشمل المانيا بجميع مناطقها .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر برلين الذى ضم وزراء الخارجية فى يناير وفبراير سنة ١٩٥٤ دعت حكومة جمهورية المانيا الديموقراطية حكومة المانيا الاتحادية ليقدما سوياً إلى الدول الأربع اقتراحاً بدعوة مندوبى الدولتين للاشتراك فى المناقشات .

وفى الثامن عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٥٤ دعا برلمان الشعب فى جمهورية المانيا الديموقراطية إلى عقد مؤتمر يضم مندوبى برلمانى الدولتين لمناقشة الموضوعات الآتية :

١ — معاهدة السلام مع المانيا .

٢ — عدم الالتزام بأية إتفاقية عسكرية .

٣ — الحيلولة دون إعادة الروح العسكرية الألمانية .

٤ — التعاون المتبادل لتقوية القوات البوليسية فى كل من المانيا الشرقية والغربية ، والإجراءات الخاصة بتطوير العلاقات بينهما .

والثابت تاريخياً أن الاتحاد السوفيتى وجمهورية المانيا الديموقراطية هما اللذان ظلا يطالبان باجراء انتخابات حرة فى المانيا كلها لتحقيق وحدة المانيا بشرط عدم وجود أى تدخل أجنبى فى هذه الانتخابات .

وفى ضوء هذه الحقيقة التاريخية يبدو أن كل المحاولات التى تقوم بها الدوائر الحاكمة فى الدول الغربيــة وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية لتوحيد ألمانيا عن طريق الانتخابات الحرة فى مختلف أرجاء ألمانيا محاولات عقيمة لا جدوى فيها . فالدول الغربية محاولة منها فى انتهاز رغبة الشعب الألمانى فى وحدة بلاده أعلنت أكثر من مرة عن رغبتها هى الأخرى فى تحقيق هـذه الوحدة عن طريق الانتخابات الحرة ، ولـكنها ظلت دائماً تؤكد أن مثل هذه الانتخابات يجب أن تجرى فى ظل الاحتلال الأجنبى بحيث تعزز بقاءه وإعادة النزعة العسكرية والقضاء على القوى الديموقراطية فى غرب المانيا .

ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن هــذه الانتخابات لن تكون أكثر من مسخ وتشويه للانتخابات الحرة التى يجب أن تجرى فى المانيا كلها أى المسخ الذى يسبغ الطابع القانونى على مخالفة مبادئ بوتسدام. ولذلك فإن الاتحاد الســوفيتى وكذلك جمهورية المــانيا الديموقرطية لم توافقا عليه .

والمعروف أن اتفاقيات باريس العسكرية التى أبرمت فى ٢٣/١٠/١٩٥٤ قد أصبحت سارية المفعول ابتداء من ٥/٥/١٩٥٥ وكان نتيجة تنفيذها خلق وضع جديد فى المانيا ، فمنذ ذلك الوقت فصاعدا اتخذت جمهورية المانيا الاتحادية شكلا نهائياً فى الجزء الغربى من المانيا فأصبحت هذه

الدولة موطناً لبعث الروح العسكرية الألمانية ومركزاً للرأسمالية الاحتكارية ، بل أصبحت الشريكة النشطة فى كل تكتلات الغرب العسكرية العدوانية .

لقد كسبت هذه الدولة سيادة ولكنها سيادة محصورة داخل حدود معينة . ولذلك فهى عاجزة عن توجيه سياستها الخارجية ، بل أن سياسة الدوائر الحاكمة فى ألمانيا الاتحادية تتجه إلى الابقاء على الحرب الباردة وزيادة حدة التوتر الدولى .

أما الدولة التى تكونت فى الجزء الشرقى من ألمانيا والتى أرست أسس قواعدها فهى الجمهورية الديموقراطية الالمانية التى تعتبر أول دولة ديموقراطية أصيلة مسالمة فى تاريخ الشعب الالمانى .

فنى سبتمبر من عام ١٩٥٥ أصبحت هذه الدولة مستقلة ذات سيادة كامله فى توجيه سياستها الداخلية والخارجية .

وتقضى المعاهدة التى نظمت العلاقات بين جمهورية ألمانيا الديموقراطية وبين الاتحاد السوفيتى ، وهى المعاهدة التى تم توقيعها بين البلدين فى ١٩٥٥/٩/٢٠ بما يلى :

« تقوم العلاقات بين البلدين على أساس من المساواه الكاملة والاحترام المتبادل للسيادة وعدم تدخل احداهما فى الشئون الداخلية للأخرى ».

وبعد أن قررت الدول الغربية قبول جمهورية المـانيا الاتحادية ضمن حلف شمال الاطلنطى ، اضطرت جمهورية ألمانيا الديموقراطية فى ١٤ مايو عام ١٩٥٥ إلى الانضمام إلى المنظمة الدفاعية لدول معاهدة وارسو ، وأعلنت أنها فى حالة توحيد المانيا ستتخلى عن كل التزاماتها حيال هذه المنظمة .

ومنذ أن اتخذت كل من هاتين الدولتين الألمانيتين موقفها الأخير أصبح موضوع توحيد المانيـا بالنسبة للشعب الألمـانى من أعقد الأمور .

وبعد أن أصـبحت هاتان الدولتان تابعتين لحلفين عسـكريين فى أوربا ، كل منهما معارض للاخر غدت الطريقة العملية الوحيدة لحل مشكلة وحدة المانيا القومية ، هى اتفاق جمهوريتى المانيا ، وليس هناك حل آخر لهذه المشكلة سوى تحقيق هذا الاتفاق بينهما .

وفى مؤتمر جنيف الذى ضم رؤسـاء حكومات روسـيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والذى انعقد فى شهر يوليـو من عام ١٩٥٥ لفت الاتحاد السوفيتى أنظار الدول الغربية إلى التغييرات الجذرية التى حدثت فى الوضع القائم فى المانيا وإلى أهمية هذه التغييرات بالنسـبة لمشـكلة وحدة ألمانيا ، وأكد الوفد السوفيتى فى هذا المؤتمر بأننا « إذا أردنا أن نتحدث عن الطرق المـؤدية إلى إعادة وحدة ألمـانيا فإن علينا أن نعترف بأن الاتفاق فى هذه الظروف الراهنـة بين شطرى المـانيا ،

وإزالة الاحتكاك القائم والتوتر الموجود وخلق جو من التعاون بينهما هو وحده الذى يمكن أن يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف »

وفى مؤتمر جنيف الرباعى الذى انعقد فى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٥٥ على مستوى وزراء الخارجية ، عاد الوفد السوفيتى فأكد وجهة نظره مقرراً أن مشكلة إعادة الوحدة الألمانية فى هذه الظروف الحاضرة لم يعد امراً ممكناً كما كان قبل إبرام اتفاقيات باريس ، بصرف النظر عما حدث منذ ذلك الوقت من تطورات اجتماعية وسياسية فى كل من شطرى المانيا ، فمشكلة إعادة الوحدة الألمانية لا يمكن حلها اليوم إلا بطريقة تدريجية تسير خطوة بخطوة عن طريق التعاون والاتفاق بين جمهوريتى المانيا .

ويجب أن يكون واضحاً أن التقارب التدريجى أو التعاون والاتفاق التدريجيين بين دولتين المانيتين تختلف كل منهما عن الأخرى من حيث نظمهما الاجتماعية ويتبعان مجموعتين متضادتين من الدول ليس عملا سهلا ولا بسيطاً . ولكن هذا العمل يمكن أن يتحقق فعلا إذا اهتم كلا الفريقين بمسألة إعادة وحدة ألمانيا .

أما فيما يتعلق بجمهورية ألمانيا الديموقراطية فانها قد ظلت تعمل عدة سنوات وبلا توقف على إيجاد حل إيجابى لمشكلة التقارب والاتفاق بين الدولتين الألمانيتين ، وقدمت ألمانيا الشرقية لهذا الغرض فى

السنوات الأخيرة عدة مقترحات لحكومة ألمانيا الاتحادية منها :

١ — التزام كل من الدولتين نبذ استعمال القوة واتخاذ الوسائل السلمية دون سواها لاعادة وحدة ألمانيا .

٢ — تحريم الدعاية للحرب ووقف نشاط المنظمات التى تدعو إلى إعادة النزعة العسكرية .

٣ — تحديد القوات المسلحة لكل من الدولتين .

٤ — تحريم إقامة المنشئات النووية على الأراضى الألمانية .

٥ — اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية العلاقات بين الدولتين .

وفى عام ١٩٥٧ خطت جمهورية ألمانيا الديموقراطية خطوة أوسع ، فاقترحت إقامة تحالف ألمانى ، وأكدت أن إقامة مثل هذا التحالف بين الدولتين الألمانيتين فى الظروف الراهنة هو وحده الأساس العملى لاعادة وحدة ألمانيا القومية بصورة تدريجية ، ويمكن أن يبدأ إقامة هذا التحالف بالاتفاق بين الدولتين الألمانيتين على السياسة المشتركة فيما يتعلق بتحريم إقامة وصنع القنابل الذرية والأسلحة النووية فى ألمانيا ، وانسحاب الدولتين من حلف شمال الأطلنطى ومعاهدة وارسو، ومنع الخدمة العسكرية العامة ، والاتفاق المتبادل حول حجم القوات المسلحة،و توجيه نداء مشترك — أو من كل منهما على حدة — إلى الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وأمريكا وفرنسا لسحب قواتها بأسرع ما يمكن من ألمانيا كلها .

أما موضوع تنظيم التجارة داخل ألمانيا وإقرار علاقات النقـل والأمن الاجتماعى والثقافى الخ ... فيمكن حلها أيضاً داخل نطاق هذا التحالف .

كما يتولى هذا التحالف توقيع معاهدة السلام مع ألمانيا نيابة عن الشعب الألمانى كله ، وبذلك يتسع نطاق العمل أمام هذا التحالف فيبرم اتفاقيات مع الدول الأخرى لتأكيد أوضاع جـديدة أمام التجارة الخارجية فى الأسواق العالمية والارتباط بالمنظمات الدولية ، بما فى ذلك منظمات هيئه الأمم المتخصصـة ، وتصبح مسألة الاعداد لاجراء انتخابات الجمعية الوطنية ووضع دستور لألمانيا المتحدة من اختصاصات هذا التحالف الجديد .

ولقد حظيت هذه المقترحات العملية التى قدمتها جمهورية ألمانيا الديموقراطية بشأن إقامة هذا التحالف ، وهى المقترحات التى وضعت فى حسبانها الواقع العملى للاحداث الراهنة فى ألمانيا ، كما حظيت أيضاً مقترحاتها الخاصـة باتخاذ الاجراءات الـكفيـلة بتحقيق التقارب بين الدولتين الألمـانيتين ، حظيت كل هـــذه المقترحات بتأييد واسع وحماس كبير من الطبقة العامـلة والفلاحين والطبقـة المثقفة فى المانيـا الشرقية ، وهى تكسـب اليوم عـدداً متزايداً من المؤيدين لها من بين أكثر قطاعات السـكان تبايناً وأيضاً فى أكثر الدوائر السياسية والاجتماعية تبايـناً فى جمهورية المانيا الاتحادية .

ولاشك فى أن سياسة جمهورية المانيا الديموقراطية فيما يتعلق بوسائل حل مشكلة إعادة توحيد المانيا والاقتراحات الخاصة بالتحالف الألمانى تحظى بتأييد الاتحاد السوفيتى وتأييد كل الدول الاشتراكية الأخرى .

ولقد أعلنت الحكومة السوفيتية فى أكثر من مناسبة أنها تؤمن أنه من واجب الدول الأربع الكبرى فى هذه الظروف الحاضرة أن تؤيد دولتى ألمانيا تأييداً واسعاً وأن تساعدهما على تحقيق التقارب بين الدولتين، ولكن الحكومة السوفيتية من ناحية أخرى ترى أنه لا يصح السماح بأى نوع من التدخل فى الشئون الداخلية للشعب الألمانى ، والاتحاد السوفيتى من جانبه على أتم الاستعداد لأن يقدم تأييده العملى ومساعداته لكل من دولتى المانيا حتى يتأكد التقارب المتبادل المنشود بينهما .

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاتحاد السوفيتى الذى أقام عام ١٩٥٥ علاقات دبلوماسية مع جمهورية المانيا الاتحادية هو الدولة الكبرى الوحيدة التى تحافظ على مثل هذه العلاقات الدبلوماسية مع كل من دولتى المانيا .

وهكذا توضح الحقائق فى كل وقت أن الدوائر الحاكمة فى جمهورية المانيا الاتحادية لا تحرص على الاهتمام بوحدة المانيا بقدر ما تحرص على استمرار سياسة تقوية الروح العسكرية الألمانية وبعثها مرة ثانية ، وإعداد مغامرات جديدة مليئة بكل أنواع التهديد الحقيقى

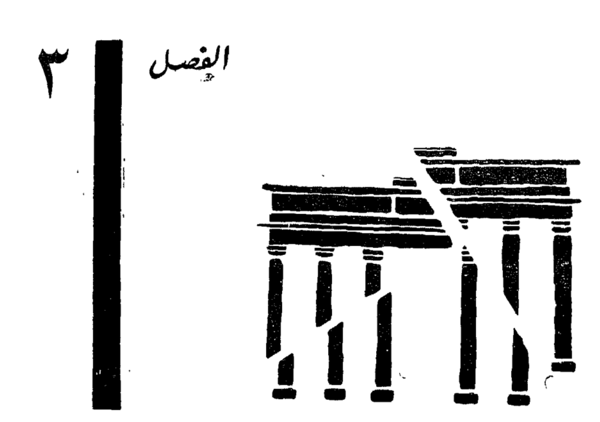
للشعب الألمانى إنها السياسة التى لا تريد أن تتلاءم مع الحقيقة التاريخية لوجود جمهورية المانيا الديموقراطية ، الأمر الذى يجعل الدوائر الحاكمة فى جمهورية المانيا الاتحادية ترفض أى اقتراح تتقدم به اليها جمهورية المانيا الديموقراطية للتقريب بين الدولتين وتحقيق التحالف الألمانى .

وهذا المسلك من جانب المسئولين فى المانيا الاتحادية يتمشى تماماً مع مسلك الدول الغربية . فسياسة الغرب تعمل بكل ما تملك من وسائل لتعطيل الشعب الألمانى عن إيجاد حل لمشكلة إعادة الوحدة الألمانية .

إن الدول الغربية لم تكتف بمخالفة مبادىء بوتسدام بشأن وحدة المانيا ، ولم تكتف بأن أقامت دولة منفصلة من غرب المانيا كقاعدة أساسية لبعث العسكرية الألمانية ، بل أخذت تعمل اليوم على تزويد المانيا الغربية بالأسلحه الحديثه بما فى ذلك النووى منها والذرى ، وهو أمر يؤكد للجميع أن سياسة الغرب هى وحدها السياسة التى تؤيد فكرة عودة العسكرية الألمانية التى كانت دائماً وستظل العقبة الرئيسية فى طريق إعادة وحدة المانيا .

وكل محاولة ترمى إلى إنكار هذه الحقيقة الواضحة ، كما حدث مثلا فى البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية الامريكية بشأن قضية برلين هى من غير شك محاولة كفيلة بأن تضع بعض السياسيين الغربيين فى موقف شائن معيب ، فمن المستحيل أن تقف سياسة تمزيق أوصال المانيا وهى السياسة التى تتبعها الدول الغربية منذ أمد طويل ، من المستحيل أن تقف هذه السياسة أمام سياسة إعادة الوحدة القومية للشعب الألمانى.

الفصل ٣



محاولة تقسيم برلين

كان موقف الدول الغربية منذ البداية فيما يتعلق بمشكلة برلين مرتبطاً بمشاريعها الخاصة بتجزئة المانيا وبعث الروح العسكرية فيها .

والمعروف أن وضع برلين فى السنوات الأولى من الاحتلال كانت تحدده فى ظل القانون الدولى طائفة من الاتفاقيات التى وقعتها دول الحلفاء ، فهناك اتفاقية خاصة بمناطق الاحتلال فى المانيا ، وأخرى خاصة بإدارة برلين الكبرى (أى برلين كلها) وقعتها اللجنة الاستشارية

الأوربية فى الثانى عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٤٤ ، كما وقعت اتفاقية أخرى بشأن جهاز الرقابة على المانيا فى اليوم الأول من شهر مايو عام ١٩٤٥ .

وكان تقسيم المانيا إلى مناطق ، وكذلك إقامة هيئة إدارية مشتركة لبرلين مكونة من الدول الأربع ... كان ذلك لخدمة أغراض الاحتلال كما أعلنته دول الحلفاء الأربع خلال الحرب ، وحددت تفاصيله قرارات مؤتمر «كريميا» و«اتفاقية بوتسدام» : وقد تقرر فى الاتفاقية الخاصة بجهاز الرقابة على المانيا أن إدارة برلين الكبرى يجب أن يتولاها « مجلس قيادة » من بين دول الحلفاء يباشر أعماله تحت إشراف مجلس الرقابة (مجلس الحلفاء) .

وعلى هذا فلم تكن الأتفاقيات بشأن برلين اتفاقيات منفصلة ، بل كانت تحديداً مفصلا وتكملة منطقيه للاتفاقيات العامة التى وقعتها الدول الأربع بخصوص معاملة المانيا كلها بعد الحرب وخلال فترة الاحتلال .

ولقد أعطت قرارات بوتسدام قوة القانون الدولى للاتفاقيات التى وصلت اليها اللجنة الاستشارية الأوربية ، ولقد كان إقامة جهاز الإدارة الرباعى فى القطاع الشرقى من برلين وتركيز القوات العسكرية الغربية فى القطاعات الغربية منها يعنى أن برلين قد اختيرت لتكون مقرا لمجلس الرقابة الذى يعتبر السلطة العليا لكل المانيا وكان واجبها أن تضمن سلامة التنفيذ العملى لسياسة التنسيق الوحيدة الخاصة بفترة الاحتلال فى ظل قرارات بوتسدام .

ولم يكن اختيار برلين لتكون مقراً لمجلس الحلفاء يعنى بالطبع تحويلها إلى منطقة محتلة .

ولا شك فى أن ما ذكرناه سلفاً يدحض تأكيد الدول الغربية أن الاتفاقيات الخاصه ببرلين والتى وقعتها الدول الأربع فى عام ١٩٤٤، ١٩٤٥ ليس لها علاقة باتفاقية بوتسدام .

أما إدعاء الغرب بأنه قد كسب حقه فى غرب برلين نظير تنازله عن تيرنجيا وسكسونيا وميكيلينبيرج (التى هى الآن جزء من جمهورية المانيا الاتحاديه) التى كانت تحتلها القوات البريطانية والأمريكيه خلال الحرب فهو ادعاء أضعف من أن يوجه إليه نقد ، ذلك لأن من المعروف أنه قد تم خلال الحرب توقيع اتفاقية خاصة بضم هذه المناطق إلا المنطقة التى كان يحتلها السوفيت ، بصرف النظر عن جنسية القوات التى احتلتها أولا ، وطبقاً لهذه الاتفاقية ، انسحبت القوات البريطانية والأمريكية من هذه المناطق عقب انتهاء الحرب مباشرة .

وبدأ مجلس القيادة الذى يضم دول الحلفاء الأربع عمله فى شهر يوليو من عام ١٩٤٥ ، وانبعثت الاتفاقيات التى حددت وضعه من افتراض ضرورة وجود وحدة بين الحلفاء فى إدارة المدينة وغدت القرارات الاجماعية التى يتخذها مندوبو الدول الأربع كلهم هى وحدها القرارات القانونية الشرعية .

وبالرغم من ذلك اتخذت الدول الغربية لنفسها مسلكا يهدف إلى تعطيل اتفاقية بوتسدام وتجزئة ألمانيا ، بل فعلت كل شىء للحيلولة

دون تنفيذ مبادئ سياسة الدول الأربع فى برلين وبذلت كل جهودها لتحويل القطاعات الغربيه من العاصمة الألمانية إلى منطقة نفوذ خاصة بها ونقطه وثوب لنشاطها الهدام .

وبدأت سلطات الاحتلال الغربية فى الشهور الأولى من وصولها إلى برلين تمهد الطريق لفصل القطاعات الغربية فصلا سياسياً واقتصاديا عن بقية المدينة .

وسرعان ما أعفت السلطات الغربية بمجرد دخول قواتها إلى برلين كل الموظفين الألمان المعادين للفاشية من وظائفهم فى هيئات الحكم الذاتى المحلى فى القطاعات الغربية واستبدلتهم بموظفين من النازيين السابقين .

وكانت الهيئات الاقتصادية المستقلة تباشر نشاطها حتى نهاية عام ١٩٤٥ ، وتحديا لقرارات بوتسدام أعيدت اتحادات الموظفين فى غرب برلين وسلمت إليها ممتلكات الهيئات الاقتصادية النازية المنحلة .وبذلت البنوك وكذلك الجماعات الاحتكارية فى غرب برلين فى ظل حماية السلطات الغربية كل مافى استطاعتها لتعطيل حركة التقدم الاقتصادى فى القطاع الشرقى من المدينة ، كما أخذت سلطات الاحتلال الغربية أيضاً تعمل بصوره منظمة على تقويض الوحدة السياسية لبرلين فأقامت فى القطاعات الغربية من المدينة محاكم خاصة وقوات بوليس خاصة أيضاً . ووضعت سلطة القوات البوليسية فى أيدى رجال من النازيين السابقين .

وأقامت السلطات العسكرية الأمريكيه فى غرب برلين محطة إذاعة لاسلكية فى عام ١٩٤٦ أخذت توجه حملات دعائية عنيفة ضد مبادئ بوتسدام .

وهكذا لم يعد ثمة شك فى أن سلطات الاحتلال الغربية قد بذلت كل مافى طاقتها من جهد لعرقلة القوى الديموقراطية فى غرب برلين . ووقف نشاطها . وعملت أيضاً على الحيلولة دون اتحاد الأحزاب الشيوعية والأحزاب الديموقراطية المناهضة للفاشيه التى تكونت بعد هزيمة النازية فى ألمانيا .

وليس هذا فحسب ، بل إن الدول الغربية قد جمدت كل الاصلاحات الديموقراطية فى غرب برلين . ومن ذلك أن قواد القطاعات الغربية قد ألغوا قانونين أقرهما مجلس مدينة برلين أولهما خاص «بتحويل المشروعات التجارية وبعض مشروعات اقتصاديه أخرى إلى ملكيه عامه» وصدر هذا القرار فى الثالث عشر من شهر فبراير ١٩٤٧ ، وثانيهما خاص بمصادرة أملاك مجرمى الحرب والنازيين المعروفين » وصدر هذا القرار أيضاً فى ٢٧ مارس ١٩٤٧ .

وقد عطلت الدول الغربية هذين القانونين بالرغم من أن وجودهما يتفق اتفاقا تاما مع مبادئ بوتسدام .

وقامت الدولة الغربية فى الوقت نفسه بتعطيل عمل مجلس القيادة الرباعى فى برلين . وزادت المشاكل العديدة التى لم يصل القواد إلى اتفاق بشأنها شهراً بعد آخر . ففى عام ١٩٤٥ لم يصل القواد إلى

اتفاق حول المشاكل المعروضة عليهم إلا فى تسع نقط فقط من ٢١٧ ، بينما اختلفوا فى عام ١٩٤٦ على ١٢٩ من ١٢٩ مسألة كانت معروضة أمامهم للنظر .

وأخيراً وفى عام ١٩٤٨ أخذت الدول الغربية تعمل على حل النظام الادارى الرباعى لألمانيا ، وتتجه فى الوقت نفسه إلى تصديع وحدة مدينة برلين . فتوقف عمل مجلس الرقابة فى مارس من عام ١٩٤٨ ، ولم يكد يمضى ثلاثة أشهر على هذا التاريخ ، أى فى شهر يونيه من عام ١٩٤٨ حتى صدر نقد مستقل فى ألمانيا الغربية ، واتسع نطاقه أيضاً حتى شمل برلين الغربية . ومما يجب ملاحظته هنا هو أن هذه الخطوة قد تمت بالرغم من التأكيد المكتوب الذى تعهد به قادة الدول الغربية العسكريون الثلاث والذى يقضى بعدم إدخال المارك الغربى إلى منطقة غرب برلين . ولاشك فى أن إصدار نقد مستقل يعتبر لطمة مؤسفة لوحدة ألمانيا وتصدعاً لرأسمالها . فقد مزقت الروابط بين قسمى ألمانيا ، وهددت باخلال ميزان الاقتصاد فى القسم الشرقى من البلاد . ولذلك فان الادارة العسكرية السوفيتية فى ألمانيا — حمايه منها لاقتصاد الجزء الشرقى من برلين — لجأت إلى عدة خطوات مضادة لمنع المارك الغربى من التغلغل داخل ألمانيا الشرقية .

والواقع أن الدول الغربية نفسها هى التى قامت بحصار برلين الغربية فخلقت بذلك ما يسمى اليوم « بمشكلة برلين » .

وعلى الرغم من أن الادارة العسكريه السوفيتيه قد أعلنت استعدادها لتموين سكان برلين الغربية بكل مايحتاجون إليه من المواد الضرورية ، إلا أن الدول الغربية قد قامت بتنظيم عملية نقل الطعام والفحم أيضاً من المناطق الغربيه إلى برلين عن طريق الجو وإقامة ما يسمى « بالكوبرى الجوى » .

وأصبح واضحاً أن ضوضاء الدعاية التى تثيرها الدول الغربية حول «مشكلة برلين» لم يكن لها هدف سوى تحويل أنظار الرأى العام العالمى عن سياسة الغرب الخاصة بتجزئه ألمانيا وزيادة الموقف الدولى خطورة وتوسيع نطاق « الحرب الباردة » وبذلك يتسنى لها إقامة كتلة شمال الأطلنطى العدوانية .

على أن هناك مظهراً آخر يلفت النظر هو أن الدول الغربية لم توافق على بحث مشكلة برلين فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية إلا بعد أن تم توقيع معاهدة شمال الأطلنطى فى الرابع من شهر أبريل عام ١٩٤٩ .

والمعروف أن الدول الغربية بعد أن فرغت من تجزئة مدينة برلين اقتصاديا بدأت تتخذ الاجراءات الكفيلة باتمام عملية تجزئتها سياسياً ، وفى سبتمبر من عام ١٩٤٨ وتنفيذاً للتعليمات التى صدرت من سلطات الاحتلال الغربية انتقل قسم من مندوبى مجلس مدينة برلين إلى القطاع البريطانى فانتهت بذلك الادارة الذاتية الموحدة لبرلين . وكان تصدع هذه الادارة الموحدة للمدينة واختلال النظام الاقتصادى فيها

من العوامل التى أثرت تأثيراً سيئاً على السكان .

وأمام هذه الظروف قدمت الادارة العسكرية السوفيتية اقتراحاً إلى الهيئات الادارية العسكرية الغربية باجراء انتخابات ديموقراطية حرة فى كل أجزاء ألمانيا دون أى تدخل من جانب سلطات الاحتلال فما كان من الدول الغربية إلا أن تجاهلت هذه المقترحات السوفيتية ، وبدأت تتخذ الاجراءات الخاصة بانتخابات مستقلة لمجلس مدينة غرب برلين وتمت الانتخابات فى اليوم الخامس من شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ ، وأجرت سلطات الاحتلال الغربية هذه الانتخابات فى جو من الرعب والارهاب وإطلاق أبواق الدعاية المناهضة للسوفيت دون اشتراك المنظمات الديموقراطية التى حرم نشاطها فى القطاعات الغربية . وفى الوقت نفسه قامت الدول الثلاث بتعطيل أعمال مجلس القيادة الرباعى فى برلين تعطيلا تاماً . فتوقف عن أداء مهمته فى ١٨ يوليو عام ١٩٤٨ بعد أن رفض القائد الأمريكى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال . وفى هذا الاجتماع حدث عندما تقدم المندوب السوفيتى باقتراحه الخاص بدراسة وتنفيذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الوضع المادى والوضع القانونى لسكان برلين ، أن أجاب المندوب الأمريكى فى صلف وكبرياء أن لديه الكثير مما سيفعله غداً وهو لذلك سيذهب إلى سريره لينام . وهكذا ظهر إلى الوجود فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٨ مجلس قيادة مستقل لبرلين الغربية ، مكون من انجلترا وفرنسا وأمريكا . وانتهى تقسيم برلين بعد ذلك تماما فى أواخر عام ١٩٤٨

بصدور دستور مستقل لبرلين الغربية ، وهو الدستور الذى جعلته الدول الغربية سارى المفعول ابتداء من اليوم التاسع والعشرين من عام ١٩٥٠

وبالرغم من سياسة الغرب الخاصة بحل الادارة الرباعية لبرلين فان الاتحاد السوفيتى محافظة منه على تنفيذ مبادئ بوتسدام أخذ يعمل على إعادة التعاون العملى بين الدول الأربع فى كل المشاكل الألمانية بما فى ذلك مشكلة برلين . وفى مؤتمر وزراء الخارجية الذى انعقد فى باريس فى شهر مايو من عام ١٩٤٩ اقترح الاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بتأكيد وحدة برلين الاقتصادية والسياسية ضرورة عودة مجلس القيادة الرباعى لبرلين حتى تسير إدارة برلين جنباً إلى جنب مع منح المدينة حياتها العادية ، كما اقترح الاتحاد السوفيتى أيضاً إعادة حكم برلين الكبرى عن طريق تكليف قواد الدول الأربع إجراء انتخابات حرة لبرلين كلها . إلا أن الدول الغربية رفضت هذه المقترحات فأظهرت مرة أخرى أنها تعارض تسوية المشكلة الألمانية ككل ومشكلة برلين بصفة خاصة عن الطريق السلمى . بل إن قواد القطاعات الغربية لبرلين فرضوا نظاماً يتعارض مع الحل الذى رسمته اتفاقية بوتسدام لحل مشكلة ألمانيا .

وظل الغرب فى السنوات الست التى تلت ذلك ينتهز فرصة احتلاله لبرلين ويواصل سياسته الخاصة بتحويل برلين الغربية إلى مركز للفوضى والتوتر .

ولم يأت شهر مايو فى عام ١٩٥٥ حتى أصبحت اتفاقيات باريس سارية المفعول وتحقق انقسام ألمانيا بصورة واضحة . وكانت المادة الثانية مما يسمى « بالمعاهدة الألمانية » تهدف بطريقة مباشرة إلى مد أجل احتلال القوات الأمريكية والفرنسية والانجليزية لبرلين الغربية ، وتنص هذه المعاهدة على أن :

« الدول الثلاث تحتفظ بحقوقها التى كانت تمارسها سابقاً فيما يتعلق ببرلين » .

وحدث فى اليوم الذى أصبحت فيه اتفاقيات باريس سارية المفعول أن أصدر القواد الغربيون فى المنطقة الغربيه من برلين إعلاناً رسمياً بإلغاء النظام الذى فرضه الغرب على برلين . والواقع أن هذا التغيير لم يحدث أثراً . فقد احتفظت الدول الغربية الثلاث فى غرب برلين بسلطاتها المطلقة التى كانت تسمح لها بالتدخل فى أى وقت فى كل الشئون الخاصة بالحياة السياسية والاقتصاديه والثقافيه والشئون العامه لغرب برلين :

وكان لاحتلال الدول الغربيه للقطاعات الغربيه من برلين ، وهو الاحتلال الذى استمر قرابة أربعه عشر عاما ، كان لهذا الاحتلال نتائج لاتخفى على أحد . فإن الدول الغربيه مخالفه منها للالتزامات التى تعهدت باحترامها فى بوتسدام والتى تقضى بابعاد الاحتكاريين الألمان

قد أعادت المؤسسات التجاريه التى كانت تعمل فى ظل دكتاتوريه هتلر ، فظهر تركيز لرأس المال على نطاق واسع في غرب برلين .

وهكذا أصبحت القوى الفاشيه العسكريه التى تهوى الحرب تعمل فى نشاط داخل المنطقه الغربيه من برلين فى ظل حمايه حكم الاحتلال.

وعادت إلى الحياة مرة أخـــرى أكثر من ٧٠ ٪ من المنظمات الفاشيـه والعسكرية السـابقه مثل منظمة « ســتاهلهيلم » ، كيفوسـيريوند » و « بوندجيالتجر فالشيرميجاجار » الخ . وأخذت تمارس نشاطها دون توقف . كما تم تعبئة أكثر من ٢٠٫٠٠٠ برليني فى قوات المانيا الغربية .

وأصبح فى منطقة غرب برلين عدد كبير من منظمات الجاسوسية التابعه للدول الاستعمارية . وتعتبر منظمه جاسوسيه غرب المانيا التى يرأسها الجنرال النازى السابق « جيهلين » واحدة من أنشـــط هذه المنظمات ، هذا فضلا عن مراكز الجاسوسيه العديدة التى تتستر خلف اسماء « لجان » ومكاتب الخ . وتستغل جميعها كأجهزة للنشاط الهدام ضـــد جمهورية المـانيا الديموقراطيـة لتعطيـل حياتها الأقتصادية العادية وافسادها .

وتوزع هذه المراكز التى تنفق جزءا كبيراً مما يسمى بالمســاعدات الخاصة ببرلين الغربية ملايين النسخ من الـكتب المحشوة بالإفتراءات

والنشرات والكتيبات الكاذبة داخل جمهورية المانيا الديموقراطية. وقد قدر عدد ما وزعته هذه المراكز داخل هذه المنطقة فى عام ١٩٥٧ فقط بما يقرب من ١٧ مليون نسخه من هذه النشرات .

ومن برلين الغربيه يوجه النشاط العدائى ضد الاتحاد السوفيتى وضد الدول الاشتراكية الأخرى كما تهرب مراكز الجاسوسيه هناك عملاءها إلى هذه البلاد أيضاً .

ومن الغريب جداً أن ثلاثه وثلاثين قاضيا من النازيين الملطخه ايديهم بالدماء هم الذين يشرفون اليوم على القضاء فى برلين الغربيه ، بل ان أكثر من نصف هؤلاء يعملون فى مركز السلطه القضائيه فى برلين الغربيه ، وثلث رجال البوليس من مجرمى الحرب النازيين السابقين.

ولقد أقيمت أخيراً فى برلين الغربيه صناعات حربيه لتموين منظمة حلف شمال الاطلنطى . وسهل وجود هذا الاجراء بصفه خاصه صدور القانون الذى أقره مجلس مدينة برلين الغربيه فى اليوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٥٧ ، فطبقا للفقره الأولى من هذا القانون أصبح على برلين الغربيه أن تسهم فى « تحقيق الالتزامات التى أقرها القانون الدولى لألمانيا الغربيه » كما تسهم فى «أعمال الدفاع» الخاصة بها ، وأعطى هذا القانون لحكومة المانيا الاتحاديه سلطات واسعه ، كما مكنها من أن توجه خطواتها الاقتصاديه إلى استغلال الطاقة الاقتصادية في برلين الغربيه لمصالح كتلة شمال الاطلنطى العدوانية .

وفى هذا الوقت نفسه أخذ الخبراء الاستراتيجيون الغربيون يعملون على تحويل برلين الغربية إلى حصن لمنظمة حلف شمال الأطلنطى فى المانيا ويمكن فهم هذه الحقيقة من البيانات التى أعلنها عدد كبير من الرسميين الغربيين بما فى ذلك « براندت البورجوماستر » حاكم برلين الغربية ، فقد أعلن صراحة أن على برلين الغربية أن تلعب دور المواقع الأمامية أما كذب البيانات التى تضمنها بيان وزارة الخارجية الأمريكية من أن النظام الديمقراطى يسود برلين الغربية ، فقد أصبح واضحاً للجميع خصوصاً بعد أن ظهرت هذه الحقائق التى ذكرناها .

وأكثر من هذا وضوحاً أن حكم الاحتلال فى غرب برلين قد تمزق وبلى من تلقاء نفسه ، وقضت الدول الغربية ، بعد مخالفتها للاتفاقيات الأساسية التى ابرمتها دول الحلفاء بشأن المانيا ، قضت على الأسس السياسية كذلك حتى تتمكن من المحافظة على بقاء قواتها العسكرية فى برلين ، وأدى رفض بعض الدوائر فى الغرب الاعتراف بهذه الحقيقه إلى فضح نواياها فى احتفاظها ببرلين الغربية مركزا للفوضى والقلاقل ومعقلا للنشاط الهدام ضد الدول الاشتراكية .



الفصل ٤



المنتجون الاحتكاريون

يعتبر القرار الخاص بالتخلص من التركيز الزائد للسلطة الاقتصادية التى كانت فى أيدى الاحتكاريين الألمـان والتى كانت تتمثل فى شكل نقابات المنتجين وهيئات الشركات الاحتكارية ونقابات أصحاب رءوس الأموال وغير ذلك من المنظمات الاحتكارية الأخرى ، يعتبر هذا القرار حجر الزاويه فى برنامج بوتسدام الذى دعا إلى تحويل ألمانيا إلى دولة ديمقراطية والقضاء على النزعة العسكرية فيها ، لقد كان هدف اتفاقية

بوتسدام تدمير الأساس الاقتصادى والاجتماعى للروح العسكرية ، ثم خلق أوضاع جديدة تحول دائماً دون احتمال عودتها مرة أخرى .

وتتحدث أتفاقية بوتسدام فى وضوح عن ضرورة عـدم تركيز الاقتصاد الألمانى « وذلك للتخلص من التركيز المفرط للسلطه الاقتصادية الذى تمثله بصفة خاصه نقابات المنتجين وهيئات الشركات الاحتكارية وغير ذلك من المنظمات الاحتكارية الأخرى » .

وبناء على هذا القرار أصدر مجلس الرقابة وكذلك أصدرت الهيئات التابعه له سلسلة من القرارات الهامة خلال عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ تقضى بإقامة لجنه من الدول الأربع تتولى عملية الغـاء النقابات الاحتكارية وإلغاء نظام التركيز الاقتصادى ، كما تقضى أيضاً بعمل قائمة للمصانع الألمانية لمعرفة حجمها وطبيعتها ، وذلك لإلغاء نظام التركيز فيها فى ظل قرارات بوتسدام .

وكان تنفيذ هذه القرارات التى أصدرها مجلس الرقابة وفروعه تتضمن عملا منسقاً تقوم به الدول الأربع ، لأن الاحتكارات الألمانية كانت شبكة واسعه من الشركات المساهمه فى جميع أنحاء المانيا ، ولم يكن من السهل دائماً معرفة علاقاتها بالشركات الرئيسية ، فدعا قرار بوتسدام إلى هذا العمل ، وأكد أن المانيا فى خلال فترة اختلالها سينظر إليها على أنها « كل اقتصادى موحد » .

وتم تنفيذ قرارت بوتسدام تنفيذاً تاماً فى المنطقه الشرقية وذلك

للقضاء على نقابات المنتجين وإبعادهم عن الاقتصاد الألمانى . فانتهى بذلك وجود هذه النقابات . ووجود كل الشركات الاحتكارية ، وكذلك نقابات أصحاب رءوس الأموال وغير ذلك من المنظمات الاحتكارية الأخرى .

وعقب الاستفتاء الذى أجرى عام ١٩٤٦ ، وبناء على قرار مجالس الأراضى الشعبية انتزعت الشركات التى كان يملكها مجرمو الحرب وزعماء الحزب النازى وأعوان هتلر المتحمسون ، وأصبحت ملكا للشعب ، كما أصبحت المشروعات التابعة لمصنع مجرم الحرب فليك ومصانع ا . ج فار بنندا ستري ، وهيرمان جورينج ويرك ، وكونتيتيال جار ا . ج ، ومانسمان ا . ج ومصانع سيمنز .. أصبحت كلها ملكا للشعب .

ونتيجة لهذه الاجراءات حرم الاحتكاريون الألمان حرماناً تاماً ودائماً من أية فرصة لبسط نفوذهم على الحياة السياسية والاقتصادية فى ألمانيا الشرقية تخلق هذا الوضع ضرورة حتمية للتقدم السلمى والديمقراطى الأصيل فى الجزء الشرقى من المانيا ، وبالرغم من ذلك قامت الدول الغربية فى المناطق الغربية من ألمانيا بعمل عكس هذا تماماً .

ولقد كان على السلطات الغربية فى أول الأمر أن تخفى نواياها الحقيقيه ، فعلى الرغم من أنها قد أصدرت قوانين بالغاء نقابات المنتجين فى كل مناطق الاحتلال التابعة لها إلا أن هذه القوانين لم تكن تهدف إلى التخلص من الاحتكاريين فى غرب ألمانيا ، بل كانت تعمل على الابقاء عليهم وبعثهم من جديد .

ولقد صدر القانون رقم ٥٦« بتحريم التركيز الزائد لقوة ألمانيا الاقتصاديه » في منطقة الاحتلال الأمريكية فى الثانى عشر من شهر فبراير عام ١٩٤٧ ، كما أعلن فى نفس اليوم قرار مماثل فى المنطقة البريطانية وكذلك أصدر القائد العام للقوات المسلحة فى المنطقة الفرنسية قرارا مماثلا فى التاسع من شهر يونيـــة عام ١٩٤٧ وعلى الرغم من أن كل هذه القوانين قد كانت تكرارا شكلياً فقط لمطالب اتفاقية بوتسدام بالتخلص من نظام تركيز الاقتصاد الألمانى ، إلا أنها لم تتضمن تعليمات خاصـة أو التزامات محـــددة فيما يتعلق بتنفيذ القرار الرباعى المشترك ، فهى لم تفعل شيئاً سوى أنها قررت استبعاد المصـانع التى توظف أكثر من ١٠٫٠٠٠ رجل ثم فشلت فى تحـديد الاجـــراءات التى ستتخذها للقضــــاء على نقابات المنتجين التابعة لهـــا . وفضلا عن ذلك فإن القـــانون رقم ٥٦ الذى أعلن فى منطقة الاحتـلال الأمريكيـه ، والقانون المماثل فى المنطقة البريطانية ، والقرار المماثل أيضاً من المنطقة الفرنسية ، لم يتضمن عمل قائمة بالمصانع المطلوب تفتيت تركيزها طبقاً لأهداف هذه القوانين ، وطبقاً للمبادىء التى تضمنتها بشأن إعادة تنظيم إقتصاد ألمانيا ... وقد فوضت فى الوقت نفسه لقواد المناطق الثلاث أن يستثنوا ـ كما يشاءون ـ بعض المصانع الخاضعة لنظام تفتيت التركيز من وقوعها تحت طائلة هذه القوانين ، ولم تتخذ اجراءات عملية لتنفيذ قوانين الغاء نقابات المنتجين

الاحتكارية فى المناطق الغربية من المانيا ، وبالرغم من البيانات الرسمية التى نصت على إلغاء هذه النقابات فلم يكن هناك أى أثر للقيام بهذا الاجراء ، وليس من الغريب أن تكتب لجنة «فيا-جيسون» التى عينها «كنيث س. رويال» لمعرفة نتائج عملية القضاء على النقابات الاحتكارية فى مناطق الاحتلال الغربية فى المانيا ، ليس من الغريب أن تكتب هذه اللجنة فى تقريرها فى الخامس عشر من شهر ابريل عام ١٩٤٩ « إن موظفى الاحتلال الأمريكيين قد فشلوا حتى فى تحطيم شركة واحدة من الشركات الاحتكارية الألمانية الكبرى » كما ذكرت النيويورك تايمز فى عددها الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل عام ١٩٤٩ .

وتحت ستار الحديث عن الغاء نقابات المنتجين الاحتكارية قامت سلطات الاحتلال الغربية باعمال تهدف إلى إحياء الاحتكاريين الألمان القدامى فى المناطق الغربية ، وبدأت بتسليم مفاتيح اقتصاد ألمانيا الغربيه مرة ثانية إلى نفس الاحتكاريين القدامى ، وإلى صانعى الأسلحة ، الذين كانوا المحرضين الحقيقيين لهتلر والأعوان الذين دفعوه إلى عدوانه .

وصدرت فى القطاعات الغربية من ألمانيا خلال عامى ١٩٤٥، ١٩٤٦ مجموعة من القرارات الخاصة بنقل بعض مصانع الصلب والحديد والتعدين من إشراف وسيطرة الهيئات الاحتكارية ... ولكن هذه القرارات لم تلغ الحق فى ملكيتها . وبعد أن فصلت هذه المصانع عن

إدارة الشركات الاحتكارية وضعت تحت إدارة خاصة يرأسها « هينريخ دينكيلباخ » المدير التجارى السابق لشركة « فيرينخيت ستاهلويرك » التى تعتبر إحدى الشركات الهامة فى ميدان الصناعات الثقيلة الألمانية .

وليس من العجيب أن يكون فصل شركات الصناعات الحربية فى الروهر الذى أعلن فى هدوء مجرد إجراء قصد به السخرية من إرادة الشعوب التى سجلها قرار بوتسدام القاضى بتحطيم الأساس الاقتصادى للعسكرية الألمانية .

وبنفس هذا الترفع والتعالى امتهنت مطالب الشعب الألمانى الذى طالب فيها بنزع أملاك كبار رجال الصناعة الألمان من النازيين .

والمعروف أن الشعور القوى الذى ساد الجماهير العاملة فى ألمانيا بضرورة إبعاد القوة الاقتصادية عن أيدى الاحتكاريين الكبار ، وإبعاد سلطتهم أيضاً عن سياسة ألمانيا واقتصادها ، من المعروف أن هذا الشعور قد ظهر جلياً فى السنوات الأولى بعد الحرب فى الطلب الذى حظى بشعبية واسعة والذى نادى بتسليم المؤسسات الاحتكارية للشعب ، وكان هذا الشعور من القوة بحيث أن الأحزاب البرجوازية وقادتها اضطروا فى أول الأمر إلى إعلان ضرورة القضاء على الاحتكارين وتحويل مؤسساتهم إلى مؤسسات اشتراكية

ونتيجه لذلك أكد البرنامج الذى أعلنته قيادة الاتحاد الديمقراطى المسيحى فى منطقة الاحتلال البريطانيه فى عام ١٩٤٦ أن « تركيز

المشروعات الصناعية فى أيدى القلة يمثل تهديداً للحرية السياسية لكل مواطن كفرد وللشعب كله كمجموع ».

و طالب البرنامج الذى اتخـذه الاتحاد الديموقراطى المسـيحى فى المنطقة البريطانية فى شهر فبراير من عام ١٩٤٧ بتحويل صناعة التعدين ومصانع الحديد الـكبرى إلى مصانع اشتراكية ، وقال كارل أرنولد (الاتحاد الديموقراطى المسيحى) رئيس وزراء ويستفاليا فى البيان الذى أصدرته حكومته فى ١٧/٦/١٩٤٧ .

« إن النظام القائم لتركيز السلطة فى الميدان الاقتصادى يجب ابعادة والقضاء عليه فى المستقبل عن طريق نقل انتاج المصانع الأساسية ... مصانع الفحم والمعادن والـكيمياء الاحتكارية إلى سلطة الشـعب » .

وكيفما كان الأمر فإن كل هذه البيانات لم تكن إلا ستارا للموقف الحقيقى الذى يقفه قادة الأحزاب السياسية الرجعيه من موضوع القضاء على الاحتكارات الألمانيه .

والوقائع أن سلطات الاحتلال الغربيه والعناصر الرجعيه الألمانيه فى المناطق الغربيه ليست لديها رغبة حقيقية بالمرة فى تنفيذ إرادة الشعب الألمانى الذى أيد فى حماس كبير قرار مؤتمر بوتسدام بشأن إبعاد الشركات الاحتكارية الألمانية والقضاء عليها .

وسارت السياسة الغربية التى كانت تعمل على تدمير قـرار مؤتمر بوتسدام خلال عدة مراحل :

فقد قامت الدول الغربية بتنفيذ هـذه السـياسة فى الوقت الذى كانت تعمل فيه على تفتيت المانيا ، فكانت الجهود التى تبذلها سـلطات الأحتلال فى أول الأمر تهـدف إلى الإبقاء على الشركات الاحتكارية فى غرب المانيا فى ظل حجج وإدعاءات مختلفه وأشكال متنوعه لحمايتها من التـدمير ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة إعادة الشركات الاحتكاريه القديمة إلى حالتها الأولى — وكثيراً ما كانت تعاد بأسمائها السابقة — وإقامة شركات ومصانع احتكارية جديدة .

وأخيراً تأتى المرحلة الثالثة وهى مرحلة تقوية الشركات الاحتكارية القديمة والجديدة معاً .

ولقد أذيع فى أحد الأيام أنه سـيقضى على تركيز اتحادات الفحم والصلب الثمانية فى منطقة الروهر ، إلا أنه حدث عقب اعلان القانون رقم ٧٥ بشأن « إعادة تنظيم مصانع الفحم الألمانية » الذى أصـدرته سلطات الاحتلال فى المنطقة الأنجلوأمريكية المشتركة فى ١٠/١١/١٩٤٨ والقانون التكميلى رقم ٢٧ الخاص بهذا الموضوع أيضاً والذى صدر بعد ذلك فى ١٦/٥/١٩٥٠ حدث أن شركة « فيرينجيت شتاهليوبرك » هى الشركة الاحتكارية الوحيدة التى حلت اسمياًفقطمن بين كل الشركات الصناعية الاحتكارية الموجودة فى الروهر ، فقد فصلت عنهامجموعه من شركات صناعة الفحم والصلب ذات رأس المال المشترك ، وبقيت أسهمها ملكا لأصحابها السابقين أو تم تحويلها إلى البنوك والجمعيات الأخرى فى الروهر عن طريق الشراء .

وظلت شركات مصانع الصلب والفحم الكبرى فى الروهر موجودة حتى بأسمائها ، واقتصر تنفيذ ما يسمى بنظام « تفتيت تركيز المصانع والشركات » على مجرد القيام بنقل إدارة شركات صناعية قليلة فقط ، ففصلت مثلا شركة « هاتينو يرك ابرهاوسين » عن شركة مصانع « جبو تيهو فينجشيت » وتمت مثل هذه العملية أيضاً فى بعض الشركات الصناعية الأخرى .

ثم صدرت تعليمات لأصحاب الشركات الخاضعة لقانون « إعادة التنظيم لكى يركزوا رؤوس أموالهم فى شركة صناعية واحدة أو عدة شركات تكون تحت إشرافهم وإدارتهم ، ومنحوا بالطبع حرية الاختيار فى أن يبيعوا أسهمهم أو يستبدلوها .

والذى حدث فعلا هو أن المساهمين الكبار فى الشركات الصناعية فى الروهر ـ باستثناء عدد قليل منهم ـ لم ينفذا هذا القرار .

والواقع أن حماس الدول الغربية لحماية شركة مصانع ا . ج . فاربننداسترى من العقوبة التى فرضتها المحكمة العسكرية الدولية عليها لم يكن بأقل من حماسها لغيرها من الشركات الصناعية الأخرى . والمعروف أن هذه الشركة قد لعبت دوراً كبيراً فى المانيا النازية ، واشتركت أيضاً فى الجرائم التى ارتكبها النازيون أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولذلك أصدر مجلس الرقابة على المانيا فى ١٩٤٥/١١/٣٠ القانون رقم (٩) الذى يقضى بالاستيلاء على الاملاك التابعة لشركة مصانع ا . ج . فاربيننداستري والرقابة عليها . وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن « جميع الأجهزة والأملاك

والأموال الموجودة فى المانيا ـ مهما كانت طبيعتها ـ والتى كانت تملكها أو تديرها شركة ا . ج فار بيننداسترى يوم ٨ مايو عام ١٩٤٥ أو بعد هذا التاريخ يصبح من حق مجلس الرقابة أن يستولى عليها ويكتسب ملكيتها القانونية» كما طالب هذا القانون أيضا بإقامة لجنه مكونة من أربعة ضباط يعينهم قواد المنطقة :

ا ـ للقضاء على الأجهزة التى كانت تستعمل فى الأغراض العسكرية .

ب ـ والغاء عقود الملكية للأجهزة الباقية والاملاك كذلك .

حـ ـ ووقف نشاط نقابه المنتجين الاحتكارية .

د ـ والاشراف على البحث العلمى والانتاج .

ومع الأسف تسببت سلطات الاحتلال الغربية فى فشل تنفيذ هذا القانون ، فقد أنشأت هيئة أنجلو أمريكية مستقلة فى أوائل عام ١٩٤٨ لتنفيذ الإجراءات الخاصة بإعادة تنظيم شركة ا . ج فار بنداسترى ، فنقلت عملية الادارة والإشراف عليها إلى لجنة مكونة من رجال الصناعة الألمان الذين كانت لهم صلة وثيقة بهذه الشركة الصناعية الاحتكارية ، فاقتصرت عملية إعادة تنظيم هذه الشركة على مجرد اجراء شكلى . فبدلا من أن تصادر ممتلكاتها وتنهى أعمالها أقامت ثلاث شركات صناعية كبرى تخلف هذه المؤسسة ونقلت إليها معظم الأجهزة التى كانت تابعة لها .

وأخيراً أضيفت ثلاثة بنوك المانية إلى ما يسمى بعملية « تفتيت التركز » إلا أن هذه البنوك أوقفت أعمالها التجارية من الناحية الاسمية

فقط وظلت تحتفظ بحقوق الملكية للشخص القانونى .

وكانت البنوك الثلاثون المحلية التى أقيمت فى ظل القوانين التى أصدرتها سلطات الاحتلال الغربية ما بين شهر مايو سنة ١٩٤٧ وإبريل سنة ١٩٤٨ ، كانت هـــذه البنوك تمارس وظائفها كعملاء البنوك الثلاثة السابقة .

وحدث فى التاسع والعشرين من شهر مارس عام ١٩٥٢ أن الغيت عملية « تفتيت التركيز » فأصدرت حكومة جمهورية المانيا الاتحاديه بموافقة الدول الغربية قانوناً يقضى بتعميم فروع مؤسسات الائتمان والقرض فاتحد فى ظل هذا القانون ثلاثون (بنكا) محليا مرة ثانيـة فى مجموعات مصرفيه ثلاث يحتوى كل منها على ثلاث مؤسسات مصرفية ويمثل فى الوقت نفسه البنوك الثلاثة التى طبق عليها نظام « تفتيت التركيز » ولم تتعرض المؤسسات الاحتكارية الكبرى التى تتحكم فى مفاتيح مصادر الاقتصاد وقطاعاته فى المناطق الغربية من المانيا ، لم تتعرض كثيراً لتطبيق نظامى « تفتيت التركيز » والقضاء على نقابات المنتجين الاحتكارية .

وتوضح الوقائع أن تشريعات الدول الغربية وكذلك النشاط الذى تقوم به سلطات الاحتلال فى المناطق التابعة لها لم يكن لهما أى أثر يذكر على الأساس الاقتصادى للشركات الاحتكارية الألمانية التى اعترف الذين وقعوا على اتفاقية بوتسدام بأن تركيزها الزائد فى اقتصاد ألمانيا إنما يمثل خطراً داهما على سلام العالم وأمنه .

ولذلك وجهت المذكرات التى بعثت بها الحكومة السوفيتيه وكذلك البيانات التى قدمها المندوبون السوفيت أثناء انعقاد اجتماعات مجلس وزراء الخارجيه ومجلس الرقابة أكثر من مرة ، وجهت اهتمام حكومات الدول الغربيه إلى عدم جواز تعطيل قرار مؤتمر بوتسدام بشأن القضاء على نقابات المنتجين ونقابات أصحاب رؤوس الأموال فى ألمانيا ، كما أكدت الحكومه السوفيتيه أن فشل الدول الغربيه فى تنفيذ هذا القرار بالقضاء على المؤسسات الاحتكارية وتحويل الاقتصاد فى غرب ألمانيا إلى اقتصاد ديموقراطى إنما يخلق جواً ملائما وأرضاً خصبة لاحياء الروح العسكرية الألمانية ، ومع ذلك رفضت الدول الغربية بصراحه ووضوح أن تستمع هذه المرة أيضاً إلى صوت المنطق والعقل .

وبعد أن تم تقسيم ألمانيا وأرغمت ألمانيا الغربية على الدخول فى الأحلاف العسكرية التابعة للدول الغربية نقلت هذه الدول الأخيرة سلطة الاشراف على تنفيذ قوانين إلغاء الاحتكارات إلى حكومة ألمانيا الاتحادية ، وأكد مستشار الجمهورية الاتحادية الألمانية أثناء تبادل الرسائل مع الدول الغربية بشأن اتفاقيات باريس فى ٢٣/١٠/١٩٥٤ ، أكد لحكومات الدول الغربية بأن الحكومة الاتحادية ستعارض كل المحاولات الخاصه بالغاء أو تعديل قرارات الحلفاء القائمة التى تحرم الاحتكار أو تقيد التنافس حتى يصبح القانون الألمانى الذى وضع المبادىء العامة بشأن عدم تنفيذ التنافس سارى المفعول .

وكانت إعادة بناء شركات مصانع الصلب والفحم فى منطقة الروهر تسير على قدم وساق فى ذلك الوقت ، كما عادت خلال الاعوام من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥ معظم المصانع التى انقطعت من هذه المؤسسات إلى سيرتها الأولى مرة ثانية .

ولقد وافقت هيئة الشركة الأوربية للصلب والفحم على هذا الادماج الذى حدث وقالت هذه الهيئة إنه قد تم منذ عام ١٩٥٢ دراسة موضوع ضم مصانع الحديد والصلب والمعادن ، كما تم كذلك التصديق على هذا الاجراء فى ألمانيا الغربية .

ونحب أن نسأل في النهاية عن نتيجة هذه السياسة الغربية فيما يتعلق بمسألة إلغاء النقابات الاحتكارية .

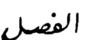
والواقع أن نتيجة هذه السياسة قد وضحت فى الوضع الراهن الذى تعيش فيه ألمانيا الغربية اليوم . فمواقف الشركات الصناعية الاحتكارية لم يعد تماما كما كان قبل الحرب العالمية فقط ، بل إن قوة هذه الاحتكارات قد زادت عما كانت عليه قبل الحرب . ولم يعد ثمة شك فى أن اقتصاد ألمانيا الغربية فى الوقت الحاضر قد أصبح فى يد قلة من الاحتكارات الكبرى ، ومصانع الحديد والصلب تعمل بصفة منتظمة على زيادة أسهمها فى رأس مال الشركات الصناعية الكبرى .

والمعروف أن إعادة الشركات الصناعية الاحتكارية الألمانية وبعث قوتها وإعادة مصانع الأسلحة الحربية يساعد ألمانيا الغربية

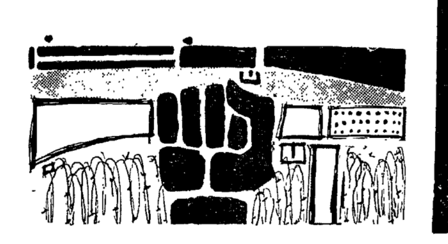
على المضى السريع فى طريق العودة إلى مكان التهديد العدوانى مرة ثانية.

ولقد كانت النزعة العسكرية الألمانية وستظل دائماً الآلة التى تلعب بها الطبقة الحاكمة من الرجعيين الألمان لتحقيق أهدافهم وأطماعهم الخاصة.

وهكذا وضعت السياسة الغربية دعائم الاسس الاقتصادية والاجتماعية التى ستساعد دون شك على نمو النزعة العسكرية الألمانية. فتصبح مرة ثانية خطراً يهدد السلام فى أوربا .



٥



بعث النزعة العسكرية

فى الوقت الذى تعمل فيه الدول الغربية على خلق الأساس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لاعادة النزعة العسكرية فى المانيا فإنها تتعاون تعاوناً وثيقاً مع القوى السوداء من الرجعيين الألمان لوضع قاعدة سياسية داخل المانيا الغربية تتمشى مع سياسة الغرب بشأن بعث الروح العسكرية الألمانية .

وهكذا يتضح للعالم أجمع أن سياسة الدول الغربيـة التى تتبعها فى المانيا اليوم إنما تتناقض تناقضاً مباشراً مع نصوص اتفاقية بوتسـدام التى دعت إلى تحويل الحياة السياسية فى المانيا إلى حياة ديموقراطية .

ولقد استهدفت اتفاقية بوتسدام — كما هو معروف ـ وضع سلسلة كاملة من الاجراءات التى تحول دون أن تصبح المانيا فى يوم من الأيام مصدر تهديد للسلم والأمن فى أوربا بصرف النظر عن النظام الاجتماعى الذى يختاره الشعب الألمانى لنفسه ، وقد كانت هذه الاجراءات تهدف فى الوقت نفسه إلى القضاء على الحزب النازى وعدم عودة قوانين هتلر وطرد النازيين من كل الوظائف ذات المسئولية ، والحيلولة دون إعادة المنظمات العسكرية والفاشية ، بل وعدم القيام بأى لون من ألوان الدعاية لعودة الروح الفاشية أو العسكرية ، وإعادة تنظيم مناهج التعليم العام بحيث تتمشى مع الروح الديموقراطية وتشجيع كل الاحزاب الديمقراطية فى كل مكان من المانيا .

وقام الاتحاد السـوفيتى فى منطقة الاحتـلال التابعة له فى المانيا بدافع من مصلحة السلام والمصالح الحيوية للشعب الألمانى نفسه بتنفيذ نصوص هذا البرنامج بصـورة كريمة من السـنوات الأولى بعـد الحرب مباشرة .

أما موقف الدول الغربية فى المانيا فكان على العكس من ذلك تماماً ، فالواقع يشهد أن الغرب قد خالف برنامج بوتسدام الذى يدعو إلى تحويل الحياة السياسية فى المانيا إلى حياة ديموقراطيـة ولم يكتف بذلك بل

عمل جاهداً على خلق ظروف سياسية فى الداخل تساعد على إحياء الروح العسكريه وإعادة الأوضاع الرجعية .

وكانت أول خطوة قام بها فى هذا الصدد هى التهاون فى القضاء على الروح النازية فى المناطق الغربية التابعة له من ألمانيا . وبعد الحرب مباشرة وتحت ضغط الرأى العام العالمى لم تتخذ الدول الغربية موقفاً حاسماً من الحركة النازية ، فاكتفت بمحاكمة عدد قليل من المسئولين عن إشعال الحرب والذين اقترفوا الجرائم البشعة أثناءها ، أما الأغلبية الساحقة من ذوى النشاط المعروف فى الحزب النازى لقد تركتهم الدول الغربية دون أن توجه إليهم سؤالا ، أو أصدرت على بعضهم أحكاماً خفيفة بالسجن لمدد قصيرة جداً ، وكانت النتيجة أن حركة القضاء على النازية فى المناطق الغربية قد انتهت إلى مهزلة مضحكة ويكفى أن نذكر هنا ماقاله المؤرخ الأمريكى هارولد زينك عن سياسة محاربة الحركة النازية فى منطقة الاحتلال الأمريكية ، قال :

«لم تكن سيرة كثير من المحاكم الألمانية بالسيرة المشرفة على الاطلاق حتى أن عمليات تصفية الحركة النازية لم تلبث إلا فترة قصيرة ثم أوقفت.

ولقد كان يحكم فى كثير من الأحيان على صغار النازيين بعقوبات أشد كثيراً من العقوبات التى كان يحكم بها على زعماء النازيين من ذوى النشاط الواسع ، واستطاع بعض النازيين أن ينجح فى أن تمر قضاياهم دون ما ضجة أو ضوضاء .

ولعل أسوأ مظهر لبرنامج القضاء على النازية الذى قامت به الحكومة العسكرية الأمريكية والذى قام به الألمان أيضاً هو السماح لأشرار النازيين بالهرب ، فالواقع أن الشبكه التى وضعت لاصطيادهم كانت من السعة بحيث جعلت من الممكن بالنسبة للدهاة والأشرار من النازيين أن يتسللوا من بين فتحاتها »

واعترف كثير من المسئولين الأمريكيين بمخالفة السلطات الأمريكية لبرنامج القضاء على الحركة النازية فى منطقة الاحتلال التابعة لها حتى أن الجنرال كلاى نفسه قد صرح فى إحدى المرات بقوله :

« يبدو أن قانون القضاء على الحركة النازية قد أصبح يستعمل كوسيلة لإرجاع أكبر عدد ممكن من النازيين إلى أوضاعهم السابقة بدلا من إنزال العقوبه بهم باعتبارهم مذنبين »

والمعروف أن عدداً كبيراً من الذين يعملون فى أجهزة الادارة العسكرية التابعه للدول الغربيه فى ألمانيا والذين يرون ضرورة تنفيذ اتفاقيه بوتسدام فى المناطق الغربيه وتأكيد التعاون الودى بين الدول الكبرى ، من المعروف أن هؤلاء جميعاً قد أصبحوا موضع الشبهه وصدر قرار باعفائهم من وظائفهم عام ١٩٤٥ ، وتجاهلت حكومة الولايات المتحدة توصيات لجنة « كيلجود » التى اقترحت إبعاد العناصر النازيه النشطه والعسكريين وكبار رجال الصناعه من مناصبهم فى المانيا .

ومما يلفت النظر ان هؤلاء النازيين القدامى هم بأنفسهم الذين قاموا بتشكيل المنظمات الفاشيه العسكرية التى انتشرت بصورة واضحة فى

ألمانيا الغربية بعد ذلك ، وشجعت الدول الغربية إقامة هذه المنظمات .

ولسنا فى حاجة إلى إثبات قائمة بنقابات الجنود واتحاداتهم التى أنشئت فى غرب ألمانيا تحت رعاية سلطات الاحتلال الانجليزية والامريكية والفرنسية ، فقد وصل عددها عام ١٩٥١ إلى ٤٥٠ ، وارتفع حتى بلغ ٥٢٧ عام ١٩٥٣ ، ثم وصل إلى ٩٠٣ عام ١٩٥٥ ، ولم يأت عام ١٩٥٦ حتى بلغ هذا العدد ١١١٢ .

ويوجد اليوم فى جمهورية ألمانيا الاتحاديه أربع جمعيات لنقابات الجنود واتحاداتهم تضم حوالى ٣٠٠,٠٠٠ عضو .

ويوجد أيضاً من مناطق غرب المانيا منظمات الهجرة ، وهذه المنظمات تعمل كذلك على تحقيق نفس الهدف الذى تقوم به نقابات الجنود واتحاداتهم ، ويتولى رئاسة هذه المنظمات أيضاً جماعة من النازيين السابقين المعروفين بنشاطهم الواسع فى ميدان الدعوة النازية والذين يلعبون اليوم بمصائر الملايين من أبناء المانيا الغربية .

ولقد منحت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية العناصر النازية السابقة تأييداً واسعاً .

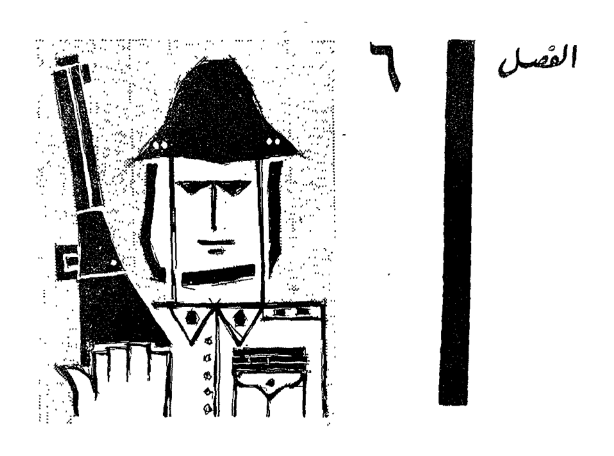
وبفضل تشجيع الدول الغربية أقامت الهيئات النازية القديمة عشرات الأحزاب والمنظمات النازية الجديدة مثل «الحزب الامبراطورى الألمانى» و «اتحاد الألمان الأصليين» و «الاتحاد الألمانى الإشتراكى» و «اتحاد أرض الآباء» الخ .

وتطالب كل هذه الأحزاب والمنظمات صراحة بعودة الأمبراطورية الألمانية العظيمة » .

ولقد أعلنت جمهورية ألمانيا الاتحادية بصفة رسمية في عام ١٩٥٨ القانون رقم (٥) الذى أصدرته دول الحلفاء بشأن الغاء الحزب الاشتراكى القومى ، وكانت نتيجة هذا الإجراء أنه لن يتم تنفيذ أى قانون فى ألمانيا الاتحادية يتضمن أى نص يقيد بصفة مباشرة نشاط المنظمات النازية .

وتحاول بعض الدوائر السياسية فى ألمانيا الغربية أن تقنع الشعب هناك بأنه على الرغم من وجود هذه الأحزاب النازية والفاشية الجديدة وقيامها بممارسة أعمالها فإنها لا تستطيع أن توجه القيادة السياسية فى ألمانيا الغربية إذ ليس لديها من السلطة ما تستطيع به أن تلعب هذا الدور ، ولكنهم فى الواقع هم الذين يملكون ناصية الموقف فى ألمانيا الغربية .

وقصارى القول إن نتيجة الأعمال التى قامت بها الدول الغربية التى كانت تهدف إلى تعطيل قرارات بوتسدام بشأن تحويل الحياة العامة فى ألمانيا إلى حياة ديموقراطية هى أن ألمانيا الغربية بعد أربعة عشر عاماً من إندحار النازية وهزيمة هتلر قد أصبحت تمثل اليوم موطن الرجعية ومركز إحياء النزعة العسكرية الألمانية القديمة .



الفصل ٦

خلق جهاز عدوانى

توضح الوقائع أن الدول الغربية قد تعمدت مخالفة إتفاقية بوتسدام فيما يتعلق بالقضاء على النزعة العسكرية الألمانية .

ولقد استهدفت هذه الاتفاقية بعض الإجراءات التفصيلية الخاصة بهذا الموضوع ويمكن إجمالها فيما يلى :

١ — تلغى جميع القوات الجوية والبحرية والبرية الألمانية ،

وكذلك منظمات الجستابو والأجهزة التابعه لها والمدارس العسكرية ضماناً لعدم عودة النزعة العسكرية أو النازية مرة ثانية فى ألمانيا .

ب — يجب أن توضع الأسلحة وذخائر الحرب وآلاتها وجميع الأجهزة الخاصة بانتاجها تحت تصرف دول الحلفاء أو تباد عن آخرها.

ولذلك فتنفيذاً لهذه القرارات التى وافق عليها مؤتمر بوتسدام قام مجلس الحلفاء باتخاذ عدة قوانين وأوامر وتعليمات خاصة بالقضاء على عسكرية ألمانيا ، فصدر القرار رقم ١٨ من نوفمبر من عام ١٩٤٥ « بحل القوات العسكرية الألمانية » كما صدر القرار رقم ٨ فى نفس الشهر بتحريم « التدريب العسكرى » ثم صدر بعد ذلك بقليل فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٥ القرار رقم ٢٢ ويقضى « بازالة الألغام البحرية وتدمير الحصون والمنشئات التى تحت الأرض وكذلك المنشئات العسكرية فى ألمانيا » .

وكانت شعوب العالم أجمع وشعوب أوربا بصفة خاصة يملؤها الأمل العريض فى أن يكون تنفيذ هذه القرارات المشتركة التى وصل اليها الحلفاء المعادون لهتلر فيما يتعلق باستئصال شأفة العسكرية الألمانية فرصة مواتية لتحقيق سلام دائم بالنسبة للأجيال المقبلة وإنقاذهم من كابوس الحرب العدوانية التى يشنها الألمان .

ولكن الذى حدث مع الأسف هو أن تطبيق هذه القرارات لم يتم إلا فى منطقة واحدة فى ألمانيا ونعني بها المنطقة الشرقية فقط ، أما بقية المناطق التى تحتلها السلطات الغربية فقد اتخذت الأحداث فيها

مسلكا مغايراً ، ففى أواخر عام ١٩٤٥ تم إلغاء القوات العسكرية الألمانية تماماً فى المنطقة السوفيتية ، وقضى على جميع المنظمات العسكرية الأخرى ، بينما حدث العكس فى مناطق الإحتلال الغربية حيث اتخذت كل الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على جوهر التشكيلات العسكرية الألمانية التى ظل يرأسها جنرالات هتلر السابقون .

وهنا أخذ المندوبون السوفيت فى مجلس الحلفاء وفى لجنة التنسيق وفى غيرهما من المنظمات التابعة للدول الأربع يلفتون أنظار سلطات الاحتلال الغربية طيلة الفترة التى امتدت من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ إلى مخالفتهم الصارخة للقرارات الخاصة بالقضاء على القوات المسلحة الهتلرية ، وطالبوا بضرورة المحافظة على تنفيذها بدقة .

وحدث مثلا فى ١٩٤٥/١١/٢٦ أن قدم المندوب السوفيتى فى مجلس الحلفاء مذكرة بخصوص « وجود وحدات منظمة من جيش ألمانيا السابق » فى منطقة الأحتلال البريطانية ، وأكدت القيادة السوفيتية أن بقاء التشكيلات العسكرية الألمانية فى منطقة الاحتلال البريطانية يعتبر تناقضاً لقرارات مؤتمر بوتسدام ومخالفة صريحة لإعلان هزيمة المانيا وتكرر نفس هذا الوضع في منطقة الاحتلال الأمريكية .

ولم تستطع القيادة البريطانية انكار الحقائق التى تضمنتها المذكرة السوفيتية فاضطرت إلى تقديم مشروع إل مجلس الحلفاء يقضى بحل الوحدات العسكرية الألمانية .

وأصبح واضحاً أمام الدول الغربية أن استمرار بقاء التشكيلات العسكرية بشكلها القديم أمر مستحيل ، بعد أن أصبح وجودها يمثل مخالفة خطيرة وصريحة للقرارات التى اتخذتها دول الحلفاء بشأن القضاء على النزعة العسكرية الألمانية ، وبعد ان أصبح الرأى العام العالمى يستنكر هذ الموقف ويعترض عليه .

ولذلك أعيد تنظيم هذة الوحدات العسكرية ابتداء من عام ١٩٤٦ فى أشكال أخرى فظهر ما يسمى بـ « كتائب العمال » و « جماعات الحراسة » و « بوليس المصانع » و « وحدات الخدمة الألمانية » الخ وأعطى لكل هذه التشكيلات نظام عسكرى . فقد بقيت للضباط الألمان حقوقهم النظامية التقليدية .

ولم يقف نشاط الغرب فى ميدان بعث العسكرية الألمانية عند هذا الحد ، بل لقد خالف أيضاً قرار بوتسدام الخاص بتدمير المنشآت العسكرية وتفكيك المصانع الحربية ، وحاولت الدول الغربية أن تبقى على الأساس الصناعى والمادى لاحياء الجيش الألمانى العدوانى فأصدر مؤتمر موسكو الذى ضم وزراء خارجية الدول الأربع فى مارس ١٩٤٧ - وبناء على اقتراح الاتحاد السوفيتى - تعليمات إلى مجلس الحلفاء وطالبه بتنفيذهـا وكانت هذه التعليمات هى :

١ - يعمل مجلس الحلفاء على سرعة تنفيذ تدمير و إبادة كل المؤسسات والمنشآت العسكرية الالمانية .

٢ - يقوم المجلس بإتمام مشروع تصفيه المصانع التى تنتج المواد الحربية

٣ — يقوم المجلس أيضا بتصفية المصانع المشار إليها من النوع رقم ١
ونحب أن نتساءل : كيف تم تنفيذ هذه التعليمات؟

إن تقريرات قواد المناطق الأربع فى مجلس الحلفاء قد أوضحت أن عمليات إلغاء المنشئات العسكرية الألمانية وتدمير المواد الحربية فى المنطقة السوفيتية قد تمت بنسبة ٩٩,١٪ ، بينما تعطلت هذه العملية ـ كما هو الحال من قبل ـ فى مناطق الاحتلال الغربية ، فلم يقم الأمريكيون فى منطقة الاحتلال التابعة لهم إلا بتدمير ٣٥ من ١٩٦ من المصانع الحربية وأبقت على كثير من المنشئات والتحصينات العسكرية فى المانيا ، ويمكن أن يقال نفس الشىء عن المنطقة البريطانية .

وحيال هذا الوضع الخطير لم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يظل ساكتا لا يتحرك ، فقدم المندوب السوفيتى فى العاشر من شهر فبراير عام ١٩٤٨ اقتراحاً إلى مجلس الحلفاء بضرورة تطبيق اتفاقية بوتسدام وتنفيذ القرارات التى اتخذها مجلس وزراء الخارجية بشأن القضاء على النزعة العسكرية الألمانية ، ثم رفع الوفد السوفيتى إلى مجلس الحلفاء مذكرة بخصوص مشروع لنزع السلاح وإبادة النزعة العسكريه وحل القوات المسلحة والقضاء على الطاقة الحربية فى المانيا . وتضمنت هذه المذكرة إجراءات تفصيلية لطريقة حل جميع التشكيلات الألمانية التى تتميز بالطابع العسكرى ولا تزال موجودة فى المناطق الغربية وكذلك تدمير مواد الحرب الألمانية .

ومع ذلك فان مندوبى الدول الغربية فى مجلس الحلفاء لم يرفضوا هذه المقترحات السوفيتية فقط ، بل تهربوا من إجراء أية مناقشة لمضمونها .

وانعقد فى مدينة نيويورك فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ مؤتمر وزراء خارجية أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، حيث تقرر اشتراك ألمانيا الغربية فى « القوات المسلحة المشتركة » للدول الغربية . وهذا يعنى أن مسألة إنشاء جيش منظم لألمانيا الغربية وانضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية للتكتلات العسكرية العدوانية قد أصبحت مسألة انتهى الغرب من تقريرها ، وجاء فى البيان الذى أصدره مؤتمر نيويورك « أن وزراء الخارجية قد وافقوا على السماح بانشاء قوات بوليسية متحركة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية » .

والواقع أن هذا يعنى أن الدول الغربية قد وافقت على إنشاء أول وحدات عسكرية منظمة تكون تابعة بصوره مباشرة لسيطرة الحكومة الاتحادية ، زيادة على القوات البوليسية الكثيرة الموجودة فعلا ، والتشكيلات الألمانية التابعة لقوات الاحتلال . وفى هذه المرحلة ، وعندما بدأت المناقشات علانية حول إعادة تسليح الجمهورية الاتحادية ، اتخذت الدول الغربية والحكومة الاتحادية اجراءات سياسية جديدة الغرض منها تمهيد الطريق لتنفيذ المشروعات والخطط الخاصة باحياء النزعة العسكرية الألمانية .

وعندما قدم الاتحاد السوفيتى مقترحاته إلى الغرب بشأن عقد اجتماعات للعمل على تنفيذ سياسة القضاء على النزعة العسكرية فى ألمانيا أصم المسئولون فى الدول الغربية وكذلك فى الجمهورية الاتحادية آذانهم عن سماع صوت العقل والحكمة ، وأسرعوا بعقد اتفاقيات خاصة باعادة

تسليح ألمانيا الغربية وإحياء النزعه العسكرية فيهـــا . وتبع ذلك عقد مؤتمرات عديدة وإجراء مفاوضات مستقلة بين الدول الغربية وألمانيا الاتحادية ، انتهت بتوقيع اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا ولوكسمبرج والأراضى المنخفضة فى السابع عشر من شهر مايو عام ١٩٥٢ فى مدينة باريس وكانت هذه الاتفاقية خاصة باقامة « هيئة دفاع أوربية » كجزء جوهرى من منظمة حلف شمـال الأطلنطى ، وإعادة تسليح جمهوريه ألمانيا الاتحادية داخل نطاق هذه الهيئة » .

إلا أن المعارضة القوية التى قامت بها القوى الديموقراطية والسلمية فى أوربا قد حالت دون تنفيذ مشروع إقامة « هيئة الدفاع الأوربية » هذه ، فلم توافق الجمعية الوطنية الفرنسية فى اجتماعها الذى انعقد فى ١٩٥٤/٨/٣٠ على هذه الاتفاقية ولا على فـكرة إنشاء «جيش أوربى » . ولـكن ظلت المشروعات التى تهدف إلى إحياء روح العسكرية الألمانية ترسم وتوضع خطوطها ، والواقع أن حـكام الدول الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحـــادية هم الذين سارعوا بوضع مشروع جديد انضمت الجمهورية الاتحادية بمقتضاه إلى منظمه شمال الأطلنطى ، وإلى الاتحـاد الأوربى الغربى فى الوقت الذى كان يتم فيه تـكوين جيش لألمانيا الغربية داخل نطاق هذه الـكتل العسـكرية .

ولا شك فى أن انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى منظمة حلف شمـال الأطلنطى إنما يجعل من هذه الـكتلة الحربيـة قوة تهـدد

السلام ويحيل ألمانيـــا الغربية إلى مصنع للحرب فى أوربا ، ولا يخلق فى ألمانيا أى نوع من الضمان لحالة الأمن بالنسبة للدول الأوربية .

ولذلك دعت حكومة ألمانيا الديموقراطية الشعب الألمانى لمقاومة هذه المشروعات والخطط الخطيرة التى تعمل على خلق جهاز عسكرى عدوانى جديد فى المانيا الغربية .

إن حكومات أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية لم تتعظ بالدروس الدامية التى مرت بها فى الحرب العالمية الثانية ، ولم تلق بالا لرغبة الشعوب فى السلام . بل تمادت فى غيها وضربت بإرادة الشعوب عرض الحائط .

وتؤكد التقارير الرسمية أن قوة جيش ألمانيا الغربية الجديد قد وصلت فى بداية عام ١٩٥٩ إلى ٢٠٠ر٠٠٠ جندى .

والمعروف أن طبيعة أى جيش إنما تحددها العناصر التى تشرف عليه ، والأهداف التى تتوخاها ، والباندسوير (الجيش) فى ألمانيا الغربية يشكل اليوم كجيش تسوده النزعة العدوانية تحت قيادة جنرالات من قواد هتلر السابقين ، ولما كانوا يحسون بمرارة الهزيمة التى حاقت بهم فى الحرب الثانية فهم لذلك يضعون الخطط للقيام بحملات جديدة .

إن ١٠٤ من الجنرالات وأمراء البحر الذين عملوا تحت قيادة هتلر يعملون الآن أيضاً فى جيش ألمانيا الغربية وهم يشتركون اليوم فى رسم الخطط للقيام بهجوم على الشعوب الأوربية .

ولم يعد خافياً أن المنشئات الصناعية فى ألمانيا الغربية قد تحولت إلى إنتاج للاسلحة التى تزود بها هذا الجيش العدوانى ، ففى نهاية عام ١٩٥٨ قدرت العقود العسكرية التى وقعت مع مصانع بناء السفن فى جمهورية ألمانيا الاتحادية بما يساوى ٣٫٠٠٠ مليون مارك وذلك طبقاً لما نشرته صحافة ألمانيا الغربية نفسها ، وبلغت قيمة العقود الخاصة بمصانع الطائرات ١٫٢٠٠ مليون مارك وعقود صناعة السيارات ١٫٠٠٠ مليون مارك الخ .

إن مصانع الطائرات فى ألمانيا الغربية ـ ميسير ، وهينكيل ، ودرنير ، وفوكى وولف ـ قد لعبت دوراً حاسماً فى خلق سلاح الطيران الجوى فى عهد هتلر ، ونفس هذه المصانع هى التى تبنى اليوم أحدث الطائرات الحربية للباندسوير، طبقاً لعقود حكومة ألمانيا الغربيه ، ومن المتوقع فى المستقبل القريب أن تصدر الأوامر الجديدة لصناعة المقاتلات الجوية بعد إذن الولايات المتحدة .

وتساهم الدول الغربيه وأمريكا بصفه خاصه فى تزويد وتسليح الجهاز العسكرى العدوانى لجمهوريه ألمانيا الاتحادية ، وفى ٢٧/١٢/١٩٥٥ تم توقيع اتفاقيه بين أمريكا وجمهوريه ألمانيا الاتحادية داخل نطاق معاهدة الأمن المتبادل الأمريكى .وتنص هذه الاتفاقيه على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد الجمهوريه الاتحادية بأنواع كثيرة من

الأسلحة الحديثه بما فى ذلك الصواريخ والنفاثات والسفن الحربيه وغير ذلك من المواد العسكريه الأخرى .

وقد أشار ايزنهاور فى تقريره النصف سنوى فى شهر يناير ١٩٥٨ إلى الكونجرس الأمريكى بخصوص تنفيذ برنامج الأمن المتبادل بقوله :

« لقد اشترت جمهوريه ألمانيا الاتحاديه من الولايات المتحدة حتى هذا الوقت أسلحه يقدر ثمنها بحوالى ١٫٥٠٠ مليون دولار »ويقول العليمون ببواطن الأمور أن كميات الأسلحه التى وصلت ألمانيا الاتحادية من بريطانيا وفرنسا وكندا ودول حلف شمال الأطلنطى لا تقل كثيراً عن مثيلاتها التى قدمتها أمريكا .

وقد نشرت جريدة فرانكفورت بتاريخ ٧/٢/١٩٥٩ تصريحاً لوزير دفاع ألمانيا الغربيه « ستراوس » جاء فيه :

« تقدر قيمة الأسلحه التى تعاقدنا عليها مع فرنسا وحدها لجيش ألمانيا الغربيه بما يساوى ٦٥٠ مليون مارك ».

ومن الملاحظ أن الدول الغربيه قد فتحت الأبواب على مصاريعها فى الوظائف القياديه فى منظمه الأطلنطى للجنرالات السابقين فى جيش هتلر ، ففى ٢٤ / ١ / ١٩٥٧ صدر قرار بتعيين مجرم الحرب السابق

« سبيديل» قائداً عاماً للقوات البرية فى حلف شمال الأطلنطى فى أوربا الوسطى ، كما أصدر قرار آخر بتعيين مجرم الحرب الجنرال « فويرتخ » نائباً لرئيس أركان الحرب لقوات منظمه الأطلنطى فى أوربا . وبجانب هذا يوجد أكثر من مائة ضابط من مناطق ألمانيا الغربيه يعملون اليوم فى الأجهزة المختلفه التابعة لمنظمة الأطلنطى .

وهكذا يظهر أن العناصر العسكرية فى ألمانيا الغربية تعمل اليوم على بناء أسس الباندسوير فى النرويج والدانيمارك والأراضى الواطئة كما تعمل أيضاً على إقامة القيادة الحربيه المشتركة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والدينمارك أى إخضاع الجيش الدينماركى لقواد هتلر السابقين .

إن القادة السياسيين والعسكريين فى منظمة الأطلنطى يحاولون اليوم أن يهدئوا الرأى العام العالمى الذى ثار على سياسة تسليح العسكريين فى ألمانيا الغربية بأخطر الأسلحة الفتاكة ، وذلك بالبيانات التى أصدروها والتى يدعون فيها أن الأسلحة النووية والصاروخية ستظل فى قبضة يد السلطات الأمريكية، ولكن الحقائق تؤكد أن ألمانيا الغربية ستحصل على هذا النوع من الأسلحة بل وستنظم إنتاجه فى القريب العاجل .

واليوم وبعد أن أتضحت للجميع أخطار سياسة إحياء الروح

العسكرية الألمانية العدوانية ،لجأ الحكام الغربيون إلى أنواع مختلفة من التفسيرات المختلفة لتبرير نقضهم لإتفاقية بوتسدام .

وأصدر مندوبو الدول الغربية فى مؤتمر برلين الذى ضم وزراء خارجية الدول الأربع فى يناير وفبراير من عام ١٩٥٤ بيانات إدعوا فيها أن « بوليس الشعب قـــوة مسلحة يجب أن يزود فيما بعد بالأسلحة الثقيلة » فاقترح الوفد السوفيتى إبرام إتفاقية بشأن « البوليس الألمانى فى كل من منطقتى ألمانيا الشرقية والغربية بما فى ذلك موضوعات حجم وتسليح كل تشكيلات البوليس » فرفض الوزراء الغربيون قبول هذه المقترحات ،أى رفضوا تنفيذ ما كان يمكن أن يساعد على إقرار الوضع الحقيقى للأمور .

ولقد بررت وزارة الخارجية الأمريكية سياستها الخاصة بإعادة تسليح الجمهورية الاتحادية بإدعائها بأن وجود الشيوعية بعد الحرب فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا إنما يمثل خطراً على سلام منطقةغرب ألمانيا، الأمر الذى يجعل من الضرورى الاهتمام بخلق البانديسوير (جيش غرب ألمانيا) ولعل من المضحك أن يصدق أحدهذا الادعاء . فالمفهوم أن الدول الغربيةلاتحب أن تعترف أن الشعب فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول شرق أوربا هو الذى أعطى السلطة للأحزاب العمالية والشيوعية ، وأن هذه الدول قد أصبحت تمثل معقلا للسلام والديموقراطية فى أوربا .

إننا نتساءل ماهى الأهداف الحقيقية التى دفعت الدول الغربية لإقحام الجمهورية الإتحادية فى التكتلات العسكرية العدوانية ... وما الذى جعلها تخلق فى غرب ألمانيا جهازاً حربيا جديداً تزوده بالأسلحة النووية ؟

إن المشاريع الاستراتيجية والعسكرية العامة ، وكذلك أهداف منظمة الاطلنطى العدوانية ، تفسر لنا هذه المغامرة التى يقوم بها الاستعماريون الغربيون فى ألمانيا الغربية .

وفى ربيع ١٩٥٢ وعندما كان الغرب يقوم بمحاولته الأولى لجر الجمهورية الإتحادية إلى أحلافه العدوانية عن طريق « هيئة الدفاع الأوربية » كتب الجنرال ايزنهاور فى تقريره الذى قدمه عام ١٩٥١ يقول

« تعتبر ألمانيا الغربية — من حيث انها مركز جغرافى لأوربا — ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للقارة كلها ، ووجود ألمانيا الغربية إلى جانبنا سيمكن القوات المسلحة التابعة لمنظمة الاطلنطى من أن تخلق جبهة قوية مستقرة فى المنطقة الواقعة بين البلطيق والألب »

وطبقاً لهذه الأهداف تقوم الاستعدادات اليوم على قدم وساق لبناء شبكة كثيفة من القواعد النووية والصاروخية والمطارات العسكرية وغير ذلك من المنشئات العسكرية الأخرى وتتركز فى ألمانيا الغربية قوات كبيرة تابعة لمنظمة الأطلنطى تقدر بحوالى ٤٥٠,٠٠٠ رجل

(هـذا غير عدد جيش ألمـانيا الغربية) مزودة بالأسـلحة الصاروخية والنووية .

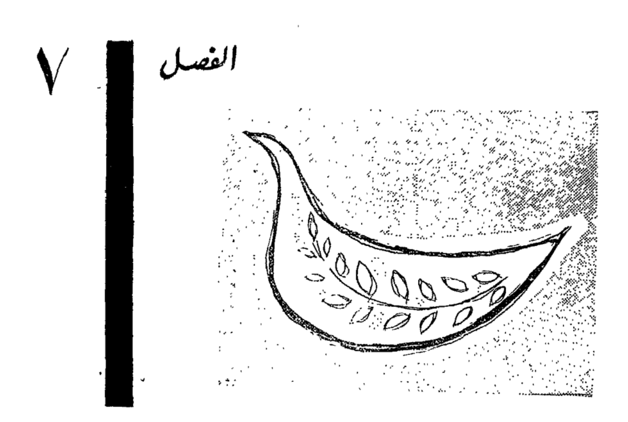
وقد تقرر أن يصبح عدد الضباط والجنود التابعون لحلف شمـال الاطلنطى فى ألمانيا الاتحـادية عام ١٩٦١ مليون جنـدى على أهبة الاستعداد . ولا نستطيع أن نتجاهل أن تركيز هذه القوات المسلحة لم يحدث منذ وقت طويل فى أية منطقة من مناطق العالم .

ولقد كان العدوان الخطير دائماً سمة الاستعمار الألمانى ، ويريد قادة منظمة الاطلنطى أن يستغلوه فى خططهم الحربية ضد الاتحاد السوفيتى وضد الدول الاشتراكية الأخرى . وهـذا هو السبب فى أن هؤلاء القادة يعتبرون الباندسوير (جيش ألمانيا الغربيـة) إحدى القوى الرئيسية التابعة لمنظمة حلف الاطلنطى الضاربة فى أوربا . ولقد تحدث القائد الأعلى الأمريكى الذى كان يتولى قيادةمنظمة الاطلنطى فى أوربا حتى أواخر ١٩٥٦ عن المشروعات الخاصة بتكوين الباندسوير فقال :

« إن إدخال أقسام ألمانيا الغربية فى القوات المسلحة القائمة سيمكن منظمةحلف شمال الاطلنطى من أن تحارب — كما تقول لغتنا الأمريكية — على أساس استراتيجية هجومية »

إن المراقبين السياسيين المحايدين يؤكدون تمـاماً أن النتيجة التى أدت اليها مخالفه الدول الغربية لاتفاقية بوتسدام ، والنتيجة التى وصلت اليها السياسة الطائشة فى ألمانيا الغربية هى عودة النزعه العسكرية الحربيه التى ستهدد السلام مرة أخرى فى أوربا بل وفى العالم أجمع .

الفصل ٧



الحل السلمي لمشكلة ألمانيا

توضح الحقائق التاريخية التي تضمنها هذا العرض بطريقة لاتحتمل أى نقض أن الدول الغربية بعد أن وقعت مع الاتحاد السوفيتي في بوتسدام التعهدات الخاصة بعدم السماح باحياء النزعة العسكرية والحربية خالفت هذه التعهدات بصورة فاضحة وساعدت قوى الرجعية على التحكم مرة ثانية في مجريات الأمور داخل ألمانيا الغربية .

وتشير كثير من الحقائق إلى أن سياسة القوى الاحتكارية والعسكرية في ألمانيا الغربية خاصة في هذه المرحلة انما تهدف إلى :

١ — الإسراع بتحويل ألمانيا الغربية إلى دولة عسكرية مزودة بكل أنواع الأسلحة الحديثة بما فى ذلك الأسلحة النووية والصاروخية .

٢ — إدخال ألمانيا الغربية فى التكتلات العدوانية التابعة للدول الغربية وإعطائها مركزاً قيادياً فى هذه التكتلات خصوصاً منظمة حلف شمال الأطلنطى .

٣ — عمل كل شىء ممكن لعدم تخفيف حدة التوتر الدولى ، وعدم تحسين العلاقات بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتى .

٤ — استمرار وجود سياسة « مراكز القوة » فيما يتعلق بالدول الإشتراكية وفى الوقت نفسه تعمل على تدبير الخطط للقيام بمغامرة لضم جمهورية ألمانيا الديموقراطية بالقوة وكذلك القيام بحملات حربيه ضد الدول المسالمة .

وقد اقترحت جمهورية ألمانيا الديموقراطية إقامة اتحاد بين الدولتين الألمانيتين القائمتين . ويعتبر هذا الإقتراح الذى وضع فى إعتباره حقيقة الموقف الراهن فى ألمانيا ، أى وجود دولتين ألمانيتين كل منهما تتمتع بسيادتها ولكل منهما نظامها الإقتصادى والإجتماعى المختلف ، يعتبر هذا الإقتراح الطريق العملى الوحيد لحل المشكلة القومية التى تواجه الشعب الألمانى .

أما التصريح الذى أعلنته بعض الدوائر الغربية وكذلك دوائر

الجمهورية الاتحادية من أنه لا يمكن تحقيق إعادة وحدة ألمانيا إلا بتصفية جمهورية ألمانيا الديموقراطية وضمها آلياً إلى ألمانيا الغربيـة فهو تصريح يفضح نوايا هؤلاء المغامرين العسكريين . وعليهم أن يتذكروا أن أية محاولة ترمى إلى الاعتداء على سلامة أراضى الجمهورية الديموقراطية سوف تقابل بالرد المناسب من جانب الدول الاشتراكية وكذلك حلفهم الدفاعى « حلف وارسو ».

وقد تم وضع مشروع معاهدة السلام الذى أخذ فى أعتباره مصلحة الشعب الألمانى وسلام كل الدول الأوربية الأخرى ، ثم قدم هذا المشروع فى ١٠/١/١٩٥٩ إلى الدول المختلفة وإلى الرأى العام العالمى لإبداء الرأى فيه ، فأتخذت الحكومة السوفيتية موقف المبادأة فى تنفيذ هذه المعاهدة ومنذ ذلك الوقت أصبح مشروع هذه المعاهدة محور الاهتمام العالمى ويمكن تلخيص أهداف مشروع هذه المعاهدة فيما يلى :ـ

١ ـــ إعطاء ألمانيا فرصة التطور على أسس سلمية ديموقراطية والتعـاون المثمر مع الدول الأخـرى باعتبارها عضواً متسـاوياً فى الأسرة الدولية .

٢ ـــ القيام بدور هام وكبير فى تحقيق الأمن الأوربى والسلام العالمى .

٣ ـــ اتخاذ خطوة ضرورية وهامة بصدد إعادة الوحدة القومية لألمانيا.

وفضلا عن ذلك كله أكدت معاهدة السـلام ضرورة التطور الديمقراطى لألمانيا ، وضمنت الحقوق الأساسية للإنسان كما ضمنت

حريات الشعوب ، فتعهدت باحترام حرية نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات العامة التى تتمسك بالآراء الديمقراطية ، وخلقت الضمانات التى تكفل عدم إحياء المنظمات العسكرية والفاشية ، واستهدفت الإجراءات التى تحول دون عودة إيديولوجيه العسكريين وهواة الحرب

وبعبارة أخرى تضمن مشروع معاهدة السلام المجموعة الكاملة للإجراءات التى تهدف إلى تأكيد التطور السلمى لألمانيا ، بما فى ذلك تحريم انتاج الأسلحة الصاروخية والنووية وتحريم تزويد القوات الألمانيه المسلحه بها وعدم دخول ألمانيا فى أية كتلة عسكرية ، وأعطت معاهدة السلام الحق لألمانيا فى أن تكون لها قوات مسلحة قومية تمثل قوتها الدفاعية فى حالة الضرورة .

ويعتبر مشروع معاهدة السلام وثيقه تؤكد سيادة الشعب الألمانى ولا تفرض فى الوقت نفسه أية قيود ولا حدود لتطور اقتصادها السلمى أو تجارتها فى الأسواق العالمية .

وكان إبرام معاهدة السلام سيعنى أيضاً حل مسألة غرب برلين ، فان الحكومة السوفيتية قدمت فى ٢٧ نوفمبر من عام ١٩٥٨ لكل من دولتى ألمانيا ، وكذلك للدول الغربية ، اقتراحات ترمى إلى القضاء على كل بقايا حكم الاحتلال ، واعلان ألمانيا الغربية دولة حرة . وكان الهدف من هذه الاقتراحات تدمير مركز المتاعب واستئصال التورم السرطانى الذى تشكو منه اليوم منطقة غرب برلين ، وتأكيد التطور السلمى أيضاً لمصالح سكانها ولمصالح الشعب الالمانى كله .

ومن المؤكد أن أصح حل طبيعى لمشكلة غرب برلين إنما هو إعادة وحدتها مع الجزء الآخر فى مدينة واحدة تصبح جزءاً من الدولة التى تقع فى منطقتها وهى دولة جمهورية ألمانيا الديموقراطية .

ولقد اقترح الاتحاد السوفيتى بعد المشاورات التى دارت بينه وبين حكومة ألمانيا الديموقراطية حل مشكلة غرب برلين عن طريق تحويلها إلى وحدة سياسيه مستقلة نظراً لاختلاف طريقة الحياة بين جزئى المدينة الكبرى . ولا شك فى أن قبول الجمهورية الديموقراطية إقامة مثل هذا الكيان السياسى المستقل لبرلين الغربية كمدينه حرة داخل أراضيها إنما يعتبر تنازلا كبيراً من ناحيتها ، ولكنها رضيت بهذا التنازل نظراً لأنها ترغب فى تحقيق كل ما من شأنه صيانه السلام وإعادة توحيد ألمانيا بالوسائل السلميه.

ونحب أن نتساءل .

على أى أساس يمكن أن تصبح برلين الغربيه مدينه حرة ؟ والاجابه هى :

إن حياة هذه المدينه الحرة يجب ألا تخضع لتدخل أية دولة ، بما فى ذلك الدولتان الألمانيتان القائمتان اليوم، وبرلين الغربيه ـ كدولة حرة ـ يمكن أن يكون لها حكومتها الخاصه بها ولها الحق فى التحكم فى اقتصادها وأدارة شئونها ، أما وضعها — كمدينه حرة — فيمكن أن تضمنه الدول الأربع التى اشتركت بعد الحرب فى الاشراف على برلين وكذلك

دولتا ألمانيا . وأخيراً وبصفة خاصة منظمة هيئة الأمم المتحدة .
والاتحاد السوفيتى من جانبه على استعداد للموافقة على أن تضع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى أو الدول الحيادية أقل عدد ممكن من قواتها فى غرب برلين على شرط أن يكون الغرض من وجود هذه القوات المحافظة فقط على بقاء وضع غرب برلين كمدينة حرة دون أن يكون لها الحق فى التدخل فى الحياة الداخليه للمدينة .

وعبرت جمهورية ألمانيا الديموقراطية عن استعدادها لضمان الاتصال المستمر بين المدينة الحرة والعالم الخارجى لكل من الشرق والغرب وأكدت أنه لن يسمح لغرب برلين باقامة أى نشاط عدائى أو هدام ضد جمهورية ألمانيا الديموقراطية أو ضد أية دولة أخرى .

وسينمو اقتصاد برلين الغربية بصورة ناجحة بفضل ارتباطها بكل من الدول الغربية والشرقية وسيؤدى هذا بطبيعه الحال إلى رفع مستوى المعيشه لسكان المدينه .

وأعلن الاتحاد السوفيتى من جانبه عن استعداده هو الآخر لوضع نظم خاصه بالسلع الصناعية لبرلين الغربية إلى الحد الذى يؤكد تماماً استقرار ونجاح اقتصاد المدينه الحرة وتزويد غرب برلين أيضاً على أساس تجارى بكل المواد الخام والأطعمه اللازمه له .

ولقد وضع الاتحاد السوفيتى فى مقترحاته الخاصة بحل مشكلة برلين ، وضع فى اعتباره الموقف السياسى الراهن وكان هذا الحل

خطوة هامة فى طريق تحويل الوضع فى كل من برلين وألمانيا كلها إلى وضع عادى . ولو وضع هذا الحل موضع التنفيذ لأمكن القضاء على مركز من أخطر مراكز التوتر الدولى فى الوقت الحاضر ، لا فى ألمانيا فحسب ، بل وفى كل أوربا على السواء .

وأهم من هذا أن وجود مدينة غرب برلين الحرة كان يمكن أن يكون عاملا يساعد على تحويل العلاقات بين دولتى ألمانيا إلى علاقات عادية طيبة . وكان يمكن أن يصبح مركزاً للصلات السلمية المثمرة بين غرب وشرق ألمانيا ويؤدى بالتالى إلى تحقيق التقارب التدريجى بين الدولتين كمرحلة ضروريه وهامة فى طريق الوحدة .

ومع ذلك فإن بعض الدوائر فى الدول الغربية وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية التى ترى لنفسها مصلحة فى بقاء الحرب الباردة وتشجيع النزعة العسكرية فى غرب ألمانيا ، هذه الدوائر أصرت على عدم قبول مشروع معاهدة السلام على أساس أن قبولها سيطيل أمد تجزئة ألمانيا ولكن أى إنسان يتميز بعقل راجح وموقف عادل لو درس المقترحات السوفيتية لتأكد من أنه لايوجد أساس لمثل هذه الادعاءات ، ولعرف أن الاتحاد السوفيتى قد وضع فى اعتباره وهو يقدم مشروع معاهدة السلام مصالح الشعب الألمانى ورغبته فى إعادة توحيد الدولة الألمانية كلها .

إنه مما لاشك فيه أن إبرام معاهدة السلام سيساعد على وجود جو فى السياسة الخارجية يرحب فى حد ذاته بتحقيق التقارب بين الدولتين الألمانيتين والاتفاق على إعادة وحدة ألمانيا .

ومما لا شك فيه أيضاً أن إبرام معاهدة السلام سيؤدى إلى تخفيف حدة التوتر الدولى وإزالة صور التهديد المختلفة التى خلقها العدوان الألمانى .

ولقد أوضحت دروس التاريخ أن النزعة العسكرية الألمانية نفسها تختار إتجاهاً عدوانياً بمجرد أن تعود إلى الحياة . وهذه الدروس يجب أن لا ينساها أحد .

إن تاريخ الحرب العالمية الثانية يجب أن يذكر رجال السياسة فى بعض الدول الغربية بأن العسكرية الألمانية تعرف دائماً الطريق إلى الغرب ، كما تعرف الطريق إلى الشرق .

ويجب أن يكون واضحاً فى الأذهان ، وهو أمر لا يمكن أن يخفى على عاقل ، أن تنفيذ المقترحات السوفيتية الخاصة بابرام معاهدة السلام مع ألمانيا ، والقضاء على بقايا حكم الاحتلال فى برلين الغربية إنما يمثل خطوة لتحقيق مصالح كل الشعوب المعنية ، أى أنه لا يمثل مصلحة الاتحاد السوفيتى وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والدول الاشتراكية الأخرى فحسب ، بل يمثل أيضاً مصالح الدول الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

إن الاتحاد السوفيتى وكذلك جمهورية ألمانيا الديمقراطية سيبذلان كل ما فى استطاعتهما لتحقيق الاستقرار السلمى فى ألمانيا لصالح سلام وأمن كل الشعوب .

فهرس الكتاب

صفحة

دار النصر للطباعة والنشر والإعلان
٨ شارع محمد سعيد القاهرة

سلسلة الفكر العالمى

لسلة كتب شهرية تقدم إلى القارىء
...سر خلاصة وافية لأهم مايصدر فى العالم
كتب أو يظهر فيه من آراء . غير أنها
تنشر الآراء على مسئولية اصحابها دون سوهم،
إيمانا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء
على ما فيها من توافق أو اختلاف .

« صدر منها »

- الستار الحديدى حول امريكا ...
- مطامع بريطانيا فى الشرق الأوسط ...
- سياسة الهند الخارجية ...
- خمس أفكار تغير وجه العالم ...
- أمريكا والشرق الأوسط ...
- نزع السلاح ...
- ثورة ناصر ...
- مستقبل الديمقراطية فى آسيا ...
- شخصية العم سام ...
- الدبلوماسية فى عصر الذرة
- القومية الأفريقية
- خروشوف والغرب
- بعث ألمانيا

الكتاب التالى يصدر فى اول نوفمبر ١٩٦٠

ملتزم التوزيع
شركة التوزيع المتحدة

الثمن ١٠ قروش

